وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

واقع العلاقات الجزائرية الروسية في ظل التحولات الدولية الراهنة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم سياسية
تخصص علاقات دولية .

من إعداد الطالبة:
-بن حسين أمينة

تحت إشراف الأستاذ:
د. خليفي رابح

السنة الدراسية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم على سيدنا ونبينا "محمد" وعلى آله وصحبه أجمعين

سبحان الله الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر

على نعمته وحده لا شريك له، سبحان الذي جعل لنا العلم نور

وهدانا سبيل الرشاد

أما بعد :

أتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى

الدكتور * خليفي رابح * على تقبله الإشراف على هذا العمل.

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأساتذة وجميع عمال

الإدارة و جميع موظفي كلية الحقوق والعلوم السياسية بالأغواط

و إلى كل من أمد لنا يد المساعدة من قريب وبعيد. *وشكرا جزيلا.*

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلى قدوتي في الحياة ورمز الاحترام والتقدير أبي

إلى هدية الرحمان منال الحب والحنان إلى التي علمتني الأصول والإحترام إلى أمي الغالية

إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا وأسأل الله أن يحفظهم

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي.

بن حسين أمينة

خطـــــــــــــة العمـــــــل :

مقدمـــــــــــــة:

الفصل الأول: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الروسية

المبحث الأول: وتيرة بناء العلاقات الجزائرية الروسية في العهد السوفياتي

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية –السوفياتية خلال ثورة التحرير (54-61)

المطلب الثاني: تطور العلاقات الجزائرية السوفياتية بعد استقلال الجزائر حتى 1991

المبحث الثاني: تطور العلاقات الجزائرية-الروسية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: اتفاق الشراكة الجزائرية الروسية (2001-2023)

المطلب الثاني: تأسيس اللجان المشتركة

الفصل الثاني: مسار العلاقات الجزائرية الروسية

المبحث الأول: المنحى السياسي والاقتصادي للشراكة الإستراتيجية المعمقة بين البلدين

المطلب الأول: التعاون في المجال السياسي و الدبلوماسي

المطلب الثاني: التعاون في المجال الاقتصادي و التجاري

المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية –الروسية في المجال الطاقوي و العسكري

المطلب الأول: التعاون في المجال الطاقوي و النووي

المطلب الثاني: التبادل العسكري و عمليات التسلح

الفصل الثالث:تداعيات التحولات الدولية الراهنة على علاقة البلدين

المبحث الأول: موقف البلدين اتجاه القضايا الداخلية للبلدين

المطلب الأول: الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الجزائر و تداعيات أزمة كورونا

المطلب الثاني: الجزائر و روسيا في ظل الحرب الروسية –الأوكرانية

المبحث الثاني: دور كل من روسيا و الجزائر في حل النزاعات الإقليمية

المطلب الأول: التنافس الأمريكي – الصيني في إفريقيا و الشرق الأوسط

المطلب الثاني: موقف البلدين من النزاعات الإفريقية و الشرق أوسطية

الخاتمـــــــة

مقدمة

يعيش النظام الدولي منذ مطلع القرن 21 تحولات عميقة و متسارعة شملت هيكله وطبيعته وبنيته المؤسسية مع دخوله مرحلة حروب الهيمنة وتوزيع القوة، وزاد احتدام صراع القوى الكبرى على الهيمنة الدولية مع بروز مؤشرات متنامية على تقهقر القوة الأمريكية وظهور شكوك حول مدى قدرتها على قيادة النظام الدولي.

إن اشتداد وتيرة التحولات العالمية على مختلف المستويات، دفعت النظام الدولي إلى مرحلة التعددية القطبية حيث برزت قوى دولية كبرى تملك من مقومات القوة ما تستطيع أن تكون لها مكانة وتأثير في النظام الدولي. وتأتي روسيا في مقدمة القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة بحكم ما تتوفر عليه من قدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية ومصالح سياسية عالمية ما يؤهلها للعب دور دولي فاعل و مؤثر واتجهت روسيا منذ مطلع القرن 21 إلى انتهاج إستراتيجية شاملة تركز على استعادة مكانتها الدولية ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب وتجاوز مخططات الغرب لإضعافها و تهميشها.

كما سعت روسيا إلى إعادة إحياء نفوذها السياسي في المناطق التي كانت تحظى فيها بمكانة والأهمية في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط، وشكلت التطورات والتحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مع اندلاع ثورات الربيع العربي، ودخولها مرحلة من الفوضى والاضطراب والحروب الأهلية وتفكك التضامن العربي، عوامل جذب لدور روسي فاعل ومؤثر في قضايا وسياسات المنطقة. وتعد الجزائر من بين أهم الدول التي تستقطب اهتمام روسيا لتعزيز العلاقات معها على كافة المستويات، انطلاقا من العلاقات التاريخية التي تربط البلدين إلى ما تملكه الجزائر من موارد القوة، كالموقع الجيوبوليتيكي وقوة عسكرية وإمكانات اقتصادية كبيرة وموارد طبيعية ووزن ديموغرافي وحضور سياسي وأمني متصاعد في المنطقة.

لقد اتجهت العلاقات الجزائرية الروسية للتطور بوتيرة متسارعة مع ما أفرزته التحولات الإقليمية والدولية من تحديات ورهانات وفرص، وأضحت العلاقات تستند في تطورها على

شبكة متداخلة من المصالح المشتركة، مما عزز استمرار قنوات الحوار والتنسيق بين البلدين على كافة المستويات، حيث شهد التعاون العسكري تطورات غير مسبوقة بتزويد روسيا الجزائر بمنظومة أسلحة. جد متطورة، وإجراء مناورات عسكرية في المياه الإقليمية الجزائرية في ظل ظروف حساسية مرت بها الجزائر، كما عبرت روسيا عن استعدادها التزويد الجزائر بكافة طلباتها من الأسلحة وبأسعار معقولة، وهو ما جعل روسيا حليفا موثوقا للجزائر في المجالات العسكرية، واستفادت الجزائر من هذا التعاون لتصبح قوة عسكرية قادرة على حماية وجودها وأمنها القومي ومواجهة التهديدات الإقليمية المحدقة بها.

عرفت العلاقات السياسية الجزائرية الروسية تطورات مكثفة من خلال تبادل الزيارات والمشاورات حول القضايا الثنائية والإقليمية، حيث كسبت الجزائر الدعم الروسي لاستقرارها السياسي والأمني، فيما عززت روسيا نفوذها في منطقة شمال أفريقيا وغرب أوروبا، فكانت المصالح السياسية بين البلدين مشتركة ومتبادلة. كما شهد البعد الاقتصادي تطورات عكستها أهمية السوق الجزائرية لدى الشركات وأوساط المال والأعمال الروسية والمشاريع المشتركة، ورغبة الجزائر في استقطاب الاستثمارات الروسية، ونالت قضايا الطاقة وتقلبات سوق الطاقة العالمية اهتمام البلدين بالتعاون لمواجهة مخاطرها على اقتصاد ومصالح البلدين والتطورات الراهنة للعلاقات كانت محطة أضفت ديناميكية كبيرة على العلاقات الجزائرية الروسية، مما جعلها موضعا جديرا بالبحث والدراسة.

*ان المبررات الموضوعية لدراسة واقع العلاقات الجزائرية الروسية تكمن في أن هذا الموضوع هو بمثابة مساهمة في فهم وتفسير واقع العلاقات الجزائرية الروسية في ظل التحولات الدولية الراهنة والتي سعت من خلالها روسيا إلى العودة كقوة عالمية.

و نظرا لأهمية الموضوع في الساحة الدولية حيث يتصدر اهتمام الباحثين في مجال الأمن الدولي و الطاقة .

و من بين الدوافع الذاتية التي جعلتني ابحث في الموضوع

-الرغبة في زيادة وإضافة قيمة علمية للدراسات القادمة

-الرغبة الخاصة و الميول لدراسة المواضيع التي تتعلق بالقوى الكبرى وأهدافها في ظل التطورات الراهنة.

*تهدف دراستنا هذه إلى:

- التعرف على واقع العلاقات الجزائرية - الروسية في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية في ظل تزايد حاجة النظام الدولي للأمن و الاستقرار.

- الكشف على المحددات الأسس التي ترتكز عليها العلاقات في تفاعلاتها

- الكشف عن أهم التطورات الراهنة للعلاقات وعلى سيرورتها وآفاقها في ظل الشراكة الإستراتيجية الروسية الجزائرية .

* يستمد هذا الموضوع أهمية من كونه ينتمي إلى حقل الدراسات الأمنية و العسكرية بالنضر إلى توجه كل من روسيا و الجزائر وحاجتها إلى الأمن و الطاقة خاصة بعدما شهده النظام العالمي بعد حرب روسيا و أوكرانيا التي قلبت جميع موازين القوى الدولية

-كما يكتسي الموضوع أهمية بالغة انطلاقا من التحديات التي تواجهها كل من روسيا و الجزائر و التي يتعمد علها صناع القرار في التنبؤ بمستقبل العلاقات الجزائرية الروسية في ضل تراجع مكانة روسيا في الاتحاد الأوربي ، وفي ضل عدم دعم روسيا للجزائر خلال انضمامها لمجموعة البريكس .

لا يمكن دراسة موضوع ما دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس الموضوع وهنا سنتطرق إلى بعض الأدبيات السابقة:

– دراسة عصام بن الشيخ بعنوان السياسة الروسية تجاه إفريقيا :العلاقات الجزائرية الروسية انموذجا (1992–2022) هي مقال تحليلي تناول أهم مجالات التعاون الروسي –الجزائري

–دراسة شريفة كلاع بعنوان :العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي و التعاون العسكري التي تناولت فيا سمات الإستراتيجية الروسية وأبعاد التعاون الجزائري الروسي

* ومن اجل الإلمام بموضوع العلاقات الجزائرية الروسية ومدى تأثرها بالتحولات الدولية الراهنة ما علينا إلا الإجابة على الإشكالية التالية

إلى أي مدى أثرت التحولات الدولية الراهنة على العلاقات الجزائرية – الروسية ؟

ويستلزم تناول هذه الإشكالية بالإجابة والتحليل طرح التساؤلات الفرعية التالية:

–ما هي اهم المؤشرات التي ترتكز عليها العلاقات الجزائرية الروسية في تفاعلاتها؟

– ما هي أهم التفاعلات التي شهدتها العلاقات السياسية و الاقتصادية والأمنية؟

باعتبار الفرضية تفسير مؤقت للمشكلة البحثية فإن فرضيات الدراسة تكون على النحو التالي:

–طبيعة التهديدات الحاصلة في النظام الدولي تحدد و تؤثر في طبيعة العلاقات الدولية

–كلما زاد التعاون بين البلدين كلما زادت قدرة العلاقات على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية.

*لقد اعتمدنا في هذه الدراسة عل نظرية مقاربة النظم:أو اقتراب تحليل النظم الذي يختص بتحليل الأنظمة السياسية و أنساقها الداخلية و الخارجية و دراسة وتحليل السياسيات الخارجية للدول حيث قمنا بتحليل الساسة الخارجية الروسية و الجزائرية .كما تم استخدام الاقتراب الجيو بوليتيكي: الذي يستخدم في تحليل الصراع والحرب

من جانب والمصالح الإستراتيجية من جهة حيث تم إبراز الأهمية الإستراتيجية للجزائر بالنسبة لروسيا .

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لرصد مكونات ومحددات وتطورات العلاقات كما اعتمدنا على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي:وهو مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد الباحث في قراءة و بحث تاريخ الشعوب و ترتيبها واستخلاص قصد فهم الواقع و التنبؤ بالمستقبل[1] وانطلاقا من ذلك تم دراسة تطور العلاقات التاريخية الجزائرية الروسية وفهم عمق تلك العلاقات .

2-المنهج التحليلي: بغية التعمق في تفسير وتحليل أبعاد العلاقات و تفاعلاتها على مختلف المستويات.

اعتمدنا على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسة و أهمها :

***التعاون:** هو عبارة عن سياسات وفاق و تبادل و مشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي[2] وهو ما تكرس في التعاون الروسي – الجزائري في العديد من المجالات

***التحالف:**الذي يعرف انه التزام تعاقدي من النوع السياسي و العسكري المتبادل بين عدد من الدول و ينشا عنه منظمات لمتابعة و تنفيذ الأهداف و المصالح المشتركة [3] حيث تعد روسيا حليفا استراتيجيا للجزائر خاصة في المجال السياسي و العسكري

[1]- **نفس المرجع** ،ص53
[2]- بدور جمال ، **التكامل و الاندماج الدولي** ، الموسوعة السياسية https/political encyclopedia.or اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02
[3]- بدور جمال ، **التكامل و الاندماج الدولي** ، الموسوعة السياسية https/political encyclopedia.or اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02

***الشراكة الإستراتيجية:** وهي طريقة متبعة بين الدول للتعاون فيما بينها في اختصاص معين بتوفير الجهود و تحمل الأعباء التي تنجم عنها من كلا الطرفين[1] حيث عكفت الجزائر و روسيا على اعتماد شراكة إستراتيجية معمقة بين البلدين مست العديد من الجوانب

***الطاقة:** والتي تعد أهم مورد يساهم في تطور الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و هي أساس نهوض الدول[2] حيث ترتكز العلاقات الجزائرية الروسية على الطاقة كمورد أساسي

و لهذا تم تقسيمنا الدراسة بالإضافة غالى المقدمة إلى ثلاثة فصول، بحيث تناولنا في

–الفصل الأول التطور التاريخي العلاقات الجزائرية الروسية ،

– الفصل الثاني تطرقنا لمسار العلاقات الجزائرية الروسية،

أما الفصل الثالث فخصصناه إلى تداعيات التحولات الراهنة على علاقة البلدين.

[1] -**نفس المرجع**

[2]- حسن الشاغل ،**امن الطاقة الموسوعة السياسية** https/political encyclopedia.or اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02

الفصل الأول:

التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الروسية

تعود جذور العلاقات الجزائرية الروسية إلى عهد الإتحاد السوفيتي الذي تفكك في مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، فقد عرفت العلاقات الجزائرية السوفيتية تطورا إيجابيا طوال سنوات الستينيات من القرن العشرين خاصة في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري. فكان الاتحاد السوفيتي من الدول الأولى التي اعترفت باستقلال الجزائر سنة 1962 و أقامت سفارة وممثليه دبلوماسية بالجزائر سنة 1963 كما اعتبر الاتحاد السوفيتي سابقا من الدول التي رافقت مسيرة التنمية في الجزائر خاصة في شقها الصناعي، من خلال تقديم المساعدة المادية وتوفير الخبرة الفنية في هذا المجال، حيث ساهم الاتحاد السوفيتي سابقا في تكوين الإطارات الجزائرية في المجالات المختلفة العسكرية و الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي ولكن بالرغم من هذه العلاقة الوطيدة بين البلدين إلا أن الجزائر في خضم الحرب الباردة فضلت إتباع سياسة الحياد الايجابي من خلال الانخراط في مجموعة دول عدم الانحياز،ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور رابطة الدول المستقلة التي تعد روسيا الاتحادية أهم هذه الجمهوريات، سعت الجزائر إلى إقامة علاقات مع روسيا في مجالات مختلفة وفقا لآليات متعددة.

المبحث الأول:وتيرة بناء العلاقات الجزائرية الروسية في العهد السوفيتي:

شهدت العلاقات الجزائرية الروسية مرورا بالعلاقات الجزائرية مع الاتحاد السوفيتي سابقا مراحل تاريخيه عديدة عبر منحنى تصاعدي ثم تنازلي، ثم تصاعدي مرة أخرى وفق ما يلي:

المطلب الأول:العلاقات الجزائرية –السوفيتية خلال ثورة التحرير(54-62):

لقد مر تطور العلاقات بين الجزائر عن طريق جبهة التحرير الوطني والاتحاد السوفيتي من خلال الثورة الجزائرية بثلاث مراحل أساسية يمكن إبرازهاكما يلي:[1]

أولا: فترة الانتظار:

وامتدت من انطلاق ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954 إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 حيث لم تكن ثمة علاقة رسمية بين الجانبين فقد كان السوفييت غير مطلعين على الوضع في الجزائر،وكان مصدر معلوماتهم عن الجزائر الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي إلى غاية جويلية 1956 ، لما اعتبر قادة الكرملين الوضع في الجزائر شأنا فرنسيا داخليا ، حيث قال في هذا الصدد رئيس مجلس الوزراء السوفييتي نيكولا بولغتين " أن الجزائر مشكلة معقدة للغاية وعلى فرنسا أن تقوم بمعالجتها لوحدها " .[2]

وفي شهر جويلية 1956 وبالرغم من فشل محاولة الحزب الشيوعي الجزائري تنظيم العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي خارج صفوف جبهة التحرير الوطني وتصدي هذه الأخيرة له قام الرئيس السوفيتي روبنشوف لأول مرة بانتقاد لسياسة مولي رئيس الجمهورية الفرنسية في الجزائر .[3]

---

[1]Smith, J. R ,**Strategic Partnerships: Exploring the Historical Nexus of Algerian–Russian Relations**, Journal of International Affairs, 2008, P 112-125

[2]Thomas Gomart, Vladimir **Poutine ou les avatars de la politique etranger russe** , polities estranger, 2003,, p 3-4.

[3]- لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، سلسلة أطروحات دكتوراه ،مارس 2009 ،ص 102

وبدأ في الوقت نفسه اهتمام الاتحاد السوفيتي بالقضية الجزائرية ثم كان مؤتمر الصومام في نهاية أوت 1956 الذي تميز بتشدده تجاه الشيوعيين وعلى إثر ذلك اتضحت الصورة لهم وتبينوا معطيات الوضع في الجزائر أن هناك ثورة تحريرية معادية للشيوعية والتي يمكن للحزب الشيوعي أن يقوم بدور قيادي فيها حيث تحدد موقف الاتحاد السوفيتي بمحاولة إقامة علاقات مع الجبهة والامتناع عن قطع علاقاتهم مع فرنسا ودعم الموقف المؤيد لإيجاد حل للقضية الجزائرية على أن يتم ذلك في صوره تسوية مرضية لفرنسا .[1]

ثانيا: فترة المساعدة العادية والحذر السياسي:

امتدت هذه المرحلة من خريف 1956 إلى خريف 1958 ففي أكتوبر 1956 أدان الاتحاد السوفيتي بشده اختطاف طائره القادة الخمسة وفي نهاية أكتوبر وقعت أزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر والتي كانت مناسبة للاتحاد السوفيتي من اجل الإفصاح عن عزمه على دعم الجزائريين والمصريين مهددا الفرنسيين والبريطانيين باستخدام الأسلحة النووية وتجلى ذلك الموقف السوفيتي في مضاعفة دعمه المادي للجبهة لكن دائما بقدر واضح من الحذر والتردد أحيانا وفيما يخص جبهة التحرير الوطني الجزائري طالما عبرت عن عدائها للشيوعية لكنها قبلت مساعدة الاتحاد السوفيتي دون محاولة الاتصال الرسمي به مستخدمة المساعدة كوسيلة للمساومة وتحذير الأمريكيين من عواقب امتناعهم عن دعمها والمتمثلة في التوجه نحو المعسكر الاشتراكي.

ويظهر هذا التوجه في تقرير العقيد مبروك بلحس بتاريخ 8 جويلية 1958 "رغم الدعم المعنوي والسياسي الذي حصلنا عليه من المعسكر الاشتراكي فإننا بقينا متجاهلين من قبل دول

[1]- قاسم احمد، **العلاقات العسكرية الجزائرية–الروسية، مركز الدراسات العربية** ،اطلع عليه بتاريخ 2024/02/25،على الرابط https/eurasia ar.Org

تشكل الكتلة الأهم في الوقت الحاضر يجب علينا أن نتصل في اقرب وقت ممكن بالحكومات المعنية".[1]

كما تجسد ذلك التحول ابتداء من خريف 1958 بعد إنشاء الحكومة المؤقتة ثم تأكد ذلك عمليا عند إقامة الاتصال الرسمي مع الاتحاد السوفيتي من خلال زيارات عديدة قامت بها وفود الحكومة المؤقتة إلى موسكو في الفترة الممتدة من ديسمبر 1958 إلى أكتوبر 1960.

ثالثا: مرحلة مضاعفة الدعم المادي ورفض الدعم السياسي:

خلال فتره الثلاث سنوات الأخيرة من حرب التحرير استقرت العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد السوفيتي في إطار الخلفيات والأهداف التي قامت عليها منذ البداية من خلال ما يلي:[2]

أ- مضمون العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وجبهة التحري الوطني:

بالنسبة للجانب السياسي للعلاقة حاول الاتحاد السوفيتي منذ البداية التوفيق بين عدم الإساءة إلى فرنسا ودعم الثورة الجزائرية في آن واحد، بالنسبة للانشغال الأول حرص الاتحاد السوفيتي على عدم إحراج فرنسا، لأنه كان معتمدا منذ الحلف السوفيتي الفرنسي الذي وقعه ديغول في 1944و يراهن على عزل فرنسا عن حلفائها الغربيين، إلا أن هذه الأخيرة كانت في نظره الحلقة المعرفة في سلسله البلدان الغربية الامبريالية، بسبب سياستها الرامية إلى الاحتفاظ باستقلالها ورفض الهيمنة الأمريكية التي كانت مسلطه على بلدان الحلف الأطلسي.[3]

أما الانشغال الثاني، أي ضرورة دعم الثورة الجزائرية فكان البد من ذلك بالنسبة للاتحاد السوفيتي لأنه في مجال الثنائية القطبية كان يراهن على عزل البلدان العربية عن العالم الثالث

[1]-حسين م ا،من الحرب الباردة الى التعاون :تحليل تاريخي للشؤون الجزائرية الروسية ،ص 23-37

[2]Albert F. A, **Energy Diplomacy and Resource Politics: The Case of Algerian-Russian Relations** , Journal of Geopolitical Studies, 2014,p75-89.

[3]-علي ر.س ،**التحولات الإيديولوجية و الحسابات الايدولوجية :رسم العلاقات الجزائرية** ،مجلة وجهات نظر الدراسات الدولية ،مجلد 6، عدد 2، ص41-56

فدعم الثورة الجزائرية ينسجم مع سياسته الرامية لضرب مصداقية الغرب في العالم الثالث وإضفاء المصداقية على خطابه المناوئ للاستعمار والامبريالية، وبهذا يتضح أن سياسة الاتحاد السوفيتي حيال الثورة الجزائرية اندرجت في إستراتيجيته الدولية كقوة عظمى كما يفسر الموقف السوفيتي من الثورة الجزائرية في المساعدة المادية وشيء من الدعم السياسي.

ب- المساعدة السوفيتية لجبهة التحرير الوطني:

تمثل الدعم المادي من طرف الاتحاد السوفيتي للجبهة في أشكال متعددة مثل تقديم الأسلحة والمواد الغذائية و الطبية للاجئين الجزائريين ولاستقبال الجرحى للعلاج وتقديم المنح للطلبة الجزائريين، على حسب المخابرات الفرنسية في سنة 1960 بلغت المساعدة السوفيتية للجبهة 5 ملايين فرنك فرنسي، يعني ذلك أن المساعدات السوفييتية وحدها مثلت في ذلك الوقت خمس ميزانية الحكومة المؤقتة[1]، وقدم الاتحاد السوفيتي للجزائر الدعم السياسي بواسطة تظاهرات تضامنية مع الشعب الجزائري، فكانت تنظمها خاصة النقابات العمالية والاتحادات الطلابية ودعمها كذلك في الأمم المتحدة بواسطة التصويت لصالح اللوائح الخاصة بالجرائر والتي كانت تقدمها المجموعة الأفرو أسيوية بمناسبة دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف من كل سنة إذ صوت الاتحاد السوفيتي باستمرار لصالح جبهة التحرير الوطني وذلك منذ دورة 1955 التي أدرجت فيها لأول مرة القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلا أن تلك المساعدة بقيت محصورة في حدود معينة ، فقد ظلت حذرة حذرا تجلى في أن الاتحاد السوفيتي وهو يضاعف مساعدته في إرسال شحنات الأسلحة الثقيلة ، طالبا من الجزائريين أن يلزموا الصمت عن تلقيهم أسلحة من موسكو وامتنع عن الوقوف الصريح إلى جانب الجبهة فيما يخص الحل السياسي للقضية عن طريق الاستقلال.[2]

[1]-معلم زوليخة و لخميسي فريح ، **الجهود الدبلوماسية الصينية و السوفياتية في دعم القضية الجزائرية 1955-1962**،مجلة العلوم الإنسانية مجلد 21 ،عدد02، ،2021،ص 308

[2]-**المرجع السابق**،ص 313

ج- رفض الدعم السياسي :

الدعم السياسي الصريح للثورة الجزائرية كان بالنسبة للاتحاد السوفيتي الاعتراف بالحكومة المؤقتة وقبول بعثة دائمة لها في موسكو ، وتأييد أطروحات الجبهة المؤكدة على الاستقلال ، ومعارضة المبادرات الفرنسية المناقضة لهذا الحل ، غير انه رفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة رغم تجديد الطلب من مبعوثي الجبهة إلى موسكو بمناسبة كل زيارة ،ولم يمنحها الاعتراف الفعلي إلا في أكتوبر 1961 ، أما الاعتراف الكامل أو الاعتراف القانوني كما يسمى في القانون الدولي ، فلم يتم إلا يوم التوقيع على اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962 ، رفض الدعم السياسي مرده إلى الإستراتيجية السوفيتية والعداء للجبهة الشيوعية من ناحية أخرى .[1]

د- موقف جبهة التحرير الوطني من الاتحاد السوفيتي:

لقد قبلت الجبهة من جهتها مساعدة الاتحاد السوفيتي وسعت لمضاعفتها بدافع المصلحة لكن الجبهة لم تتردد في انتقاد موقفه وظلت حذرة باستمرار للأسباب التالية:

كانت الجبهة ترى أن الاتحاد السوفيتي سابقا لم يكن وفيا للثورة الجزائرية وكان يعمل على جلب ديغول نحوه على حسابها، فقد سعي الاتحاد السوفيتي سابقا لتأييد خطاب ديغول حول تقرير المصير في سبتمبر 1959 وأعرب خورتشوف في تلك المناسبة بوجود ما سماه" الروابط التاريخية بين الجزائر وفرنسا" معنى ذلك عمق تلك الروابط في نظره شكل ارضية ومبررا لبلورة حل في صورة أخرى غير الاستقلال التام.[2]

السبب الأخر هو أن الجبهة كان تسييرها في ذلك الوقت قياده لم تكن محايدة تماما بين الشرق والغرب، فقد سعت جبهة التحرير الوطني للاحتفاظ بحرية القرار السياسي ولم تخضع إلى أي جهة فقد كانت العلاقة بين الاتحاد السوفيتي وجبهة التحرير الوطني يندرج بالنسبة للاتحاد

[1]Petrov A,**Cultural Exchange and Diplomatic Discourses: The Evolution of Algerian-Russian Relations**. Mediterranean Review, 2011,p 88-103.

2-معلم زوليخة ،**مرجع سبق ذكره**،ص 315

السوفيتي في سياق إستراتيجية الدولة كقوة عظمى، بالنسبة للجبهة كانت قائمه على البراغماتية والمصلحة المتمثلة في ضرورة توفير الدعم للثورة أينما وجد أو لكنها لم تكن خالية تماما من الاعتبارات الإيديولوجية.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الجزائرية –السوفيتية بعد استقلال الجزائر حتى 1991:

بعد استقلال الجزائر خلال الفترة الأولى من مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين شهدت العلاقات الجزائرية–السوفيتية تطورا ملحوظا بين البلدين وقد استفادت الجزائر كثيرا من الخبرة السوفيتية في العديد من المجالات، وقد كان هذا التطور في العلاقات بناء على الإستراتيجية التي كان ينتهجها الإتحاد السوفيتي في علاقته مع بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة ، منذ أن وجه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق أكدت أن للعرب وكافه المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبون فيها، وتكلم أن الجزائر إحدى تلك الدول فقد أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ظهور توازن دولي جديد قائم على توازن الرعب النووي السوفيتي – الأمريكي وتعاظمت قوة الإتحاد السوفيتي كمؤيد لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث.[1]

كان تكوين الدفعات الأولى من الشباب الجزائري في مجال سلاح الإشارة للأكاديميات العسكرية للاتحاد السوفيتي كما قام الاتحاد السوفيتي بتدريب فوج من الطيارين الجزائريين على الطائرات المروحية التي اشترتها الجزائر من الاتحاد السوفيتي غداة الاستقلال.[2]

بعد استقلال الجزائر عام 1962 قام الاتحاد السوفيتي بإرسال مجموعة كبيرة من كاسحات الألغام للمساعدة في إزالة الألغام كما استطاع الخبراء السوفيتيين إبطال مفعول مليون و500 ألف لغم فرنسي من مخلفات الاستعمار.[3]

---

[1].-ماروك لزهر، **العلاقات الجزائرية الروسية ، الابعاد والتطورات الراهنة ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ،المجلد 6،العدد01،2020،ص1255

[2]–عمر ك.م ،**العرق و الهوية في العلاقات الدبلوماسية ،دراسة حالة الجزائرية الروسية** ،ص 67–82

[3] - بن الشيخ عصام ،**السياسة الروسية تجاه إفريقيا،العلاقات الجزائرية الروسية انموذجا1992–2022**،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد14،العدد01، 2023،ص167

لطالما كانت الجزائر سوقا للسلاح الروسي حيث قاربت ميزانية الأسلحة ما بين سنتي 1962 و 1990 ب 14 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل أكثر من 90% من واردات الجزائر.[1]

1. العلاقات السياسية و الاقتصادية:

بالنسبة للعلاقات الجزائرية في جانبها السياسي ترجع لإعطاء الرئيس الجزائري الراحل احمد بن بلة وسام بطل الاتحاد السوفيتي، أما العلاقات ألاقتصاديه السوفيتية تمثلت في تلقي الجزائر المساعدة الجيولوجية من الاتحاد السوفيتي سابقا تضمن حفر الآبار والتنقيب والاستخراج وذلك منذ عام 1963، كما تولى الاتحاد السوفيتي سابقا الإشراف على تطوير توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر وإقامة مشروعات صناعية كبيرة مثل معمل الزجاج ومصنع الحديد ومشروعات الري كمنشآت الري الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.[2]

2. القروض:

قدم الاتحاد السوفيتي سابقا مجموعة من القروض للجزائر كان اغلبها موجها لتمويل المشاريع الصناعية والفلاحة ، وتمثل معظم القروض تسليم مختلف التجهيزات، استغلال المناجم، إنجاز المشاريع.

3. المبادلات التجارية:

فيما يخص المبادلات التجارية الجزائرية مع الكتلة السوفيتية كانت ضعيفة في الفترة الممتدة بين 1977- 1967، رغم رغبة الطرفين في تطورها، فتأتي الكتلة السوفييتية بعد كل من فرنسا والولايات المتحدة و ألمانيا الغربية حيث يصل العدد الإجمالي للعقود التجارية بين 1966- 1978 إلى 75 عقد من بينها 22 للاتحاد السوفيتي و13 لبولونيا، 12 لرومانيا، 8 لبلغاريا،

[1]- معلم زوليخة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 320

[2] -**نفس المرجع** ، ص 321

6 لهنغاريا، ويجب التفرقة بين معاهدات البيع والشراء والمعاهدات التي تقنن الظروف التي تتم فيها التجارة وتخضع هذه الأخيرة لنظام المقايضة منذ 1975 وبصفة عامة تراجعت بعض بلدان الكتلة السوفيتية عن هذا النظام وأصبحت تشترط التسديد بالعملة الصعبة مثل حالة رومانيا 1975 وبلغاريا 1978 .[1]

4. المساعدات التقنية والتكوين:

يتمثل التكوين والمساعدة التقنية في إرسال تقنيين وتقديم منح دراسية و إنشاء مراكز التكوين والمبادلات الثقافية المتنوعة ، وقد بدأ إرساء الخبرة من الكتلة السوفيتية إلى الجزائر غداة الاستقلال وذلك في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وغيره من المجالات، ففي سنة 1981 كان عدد هؤلاء الخبراء يقدر ب 2950 خبير مقابل 13672 للكتلة الغربية، يمكن استنتاج أن البلد المرسل الأكبر عدد من الخبراء هو الاتحاد السوفيتي ثم تأتي بعده كل من هنغاريا، رومانيا، ألمانيا الديمقراطية، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا والقطاع المستقبل هو الصناعة و الأشغال العمومية ، ويتبعها بالترتيب: التكوين، الطاقة ، البترول، الزراعة والمواصلات.[2]

و يعكس هذا الاختيار الأولوية التي منحتها الحكومة الجزائرية في إطار مخططاتها التنموية للصناعة والطاقة وما يتصل بهما من تكوين، حيث كانت معظم مراكز التكوين مخصصة لهذه القطاعات المعهد الوطني للمحروقات والكيمياء ببومرداس، معهد المناجم بعنابة، معهد الصناعات الخفيفة لتكوين 2500 طالب، ومعهد الكيمياء الصناعية ومعهد الرياضيات التطبيقية بقسنطينة وسطيف، ويضاف إلى ذلك حوالي 10 مراكز للتكوين المهني، كلها منشات من جانب الاتحاد السوفيتي سابقا حيث أن إقامة الخبراء بالجزائر تنظمها عقود تنص بوجه خاص على قيمة الأجر مثال التعليم العالي سنة 1978 أجر الأستاذ 8500 دينار جزائري،

[1]- تكاشيفا اوليسا و آخرون ،**السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي**، مجلة Rand، 2015.بدون صفحة

[2]Brown, L. C, **Economic Alliances and Political Dynamics: A Study of Algerian–Russian Relations**. Journal of North African Studies, 2013,p 177–192 .

أستاذ محاضر 7500دج، أستاذ مساعد 4500 دج، أستاذ مساعد في معهد العلوم الطبية 9000دج. [1]

بالنسبة لبلدان الكتلة السوفييتية كانت تضع سنويا تحت تصرف الحكومة الجزائرية عدد معين من المنح الدراسية التربصات، مثال سنة 1978 عرض الإتحاد السوفيتي على الجزائر 284 منحة للدراسة في مرحلة الليسانس و100 لمرحلة ما بعد التدرج، و 10 منح جامعية للدراسة بجامعة باتريس لومومبا و 116 منحة تربصية لدى المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الصناعية.

1-معلم زوليخة، **مرجع سبق ذكره**،ص 325

المبحث الثاني: تطور العلاقات الجزائرية –السوفياتية بعد نهاية الحرب الباردة :

عرفت هذه المرحلة نوعا من الفتور والركود في العلاقات ما بين البلدين بسبب الأحداث التي عاشها كلا البلدين حيث دخلت روسيا في حالة من الانكفاء على نفسها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وما صاحب ذلك في أمن الجزائر فقد دخلت في أخطر أزمة سياسية و أمنية مما جعل كلا الطرفان يولي اهتماما بمشاكله الداخلية[1]، ولكن هذا لا يعني أن العلاقات وصلت حد التجميد بل استمرت العلاقات ولكن بمستوى أدنى مما كانت عليه في مطلع القرن 21.

بعد استقرار الأوضاع في كلا البلدين انطلقت خطوات التعاون بين البلدين والتي تمحورت أساسا في عقد مجموعة من الاتفاقيات كان أبرزها:

المطلب الأول: اتفاق الشراكة الإستراتيجية 2001 – 2023:

إن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى روسيا عام 2001 كانت مناسبة لبدء انتعاش العلاقات الجزائرية الروسية ووضع أسس جديدة لها من خلال التوقيع على بيان الشراكة الإستراتيجية اذ تعتبر الجزائر أول دولة عربية وافريقية توقع اتفاقية شراكة إستراتيجية مع روسيا وثاني دولة في العالم بعد الهند.

ويعتبر اتفاق الشراكة الجزائرية الموقع في 2001 نصا مرجعيا وحجر أساس لأنه سمح بتكثيف التعاون العسكري بعد أن قرر الرئيس بوتين مسح الديون الجزائرية المقدرة آنذاك ب 4. 7 مليار دولار.[2]

وتطورت العلاقات الدفاعية بين البلدين إلى إرساء قواعد جديدة في مجال التعاون العسكري حيث اقتنت الجزائر عقدا قدر ب 7. 5 مليار دولار، وانتقلت صفة الجزائر من شريك مستورد الى صفة مشارك في التصميم والتطوير والبحث العلمي.

[1] -ماروك لزهر، **مرجع سبق ذكره** ،ص1255 .

[2] –بن الشيخ عصام،**مرجع سبق ذكره** ،ص 169.

ركز بيان إعلان الشراكة الإستراتيجية عام 2001 على ما يلي:

- ✓ بناء التعاون في إطار اللجنة الروسية الجزائرية المشتركة للتجارة والتعاون والعلم التقني المنشأة في 1993 والتعاون في إطار منظمات الأعمال المشتركة من اجل تعميق العلاقات التجارية والاقتصادية.
- ✓ تنويع التعاون في قطاعات أخرى مثل التعدين،الصناعات المعدنية ،الوقود والطاقة، الزراعة ،البحث العلمي.
- ✓ تنميه التعاون المصرفي والمالي وتحسين آليات الائتمان والبنوك.
- ✓ توفير ضمانات الحماية للاستثمارات في البلدين.
- ✓ تبسيط إجراءات التنقل لرجال الأعمال من كلا البلدين.
- ✓ تنمية التعاون في المجال التقني.
- ✓ التنسيق بين البلدين في مجال التجارة الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ✓ السعي لتشكيل آليات للتجارة بانضمام دول أخرى لها. [1]
- ✓ التعاون في مجال نقل التكنولوجيا.

وترمي هذه الشراكة إلى تعزيز التعاون الدولي كما اتفق الطرفان إلى أن هذه الشراكة لا ترمي إلى مواجهة أي دولة أو مجموعة دول ولا تهدف إلى إحداث اتحاد سياسي أو عسكري.

وقد توسعت هذه الشراكة الإستراتيجية منذ أبريل 2011.[2]

بعد التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات والدبلوماسية والاقتصاد والنقل البحري والطاقة.

حيث تعززت هذه الاتفاقيات بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون والزيارات التي قام بها والقمم رفيعة المستوى آخرها الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 15 جويلية2023 إلى روسيا والتي توجت بإعلان الطرفان على إقامة شراكة إستراتيجية معمقة على

[1] قاسم احمد ،**العلاقات التجارية بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية**،اطلع عليه بتاريخ 2024/01/25 ،على الرابط https://eurosioor.org

[2] كلاع شريفة،**العلاقات الروسية الجزائرية :بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري** ،مجلة مدارات السياسية ،المجلد1،العدد1،جوان 2007،ص386.

أن يعتبر الطرفان بعضهما دولا صديقة تقوم على أساس احترام سيادة الطرف الأخر وعدم التدخل في شؤون الدولة الأخرى والثقة المتبادلة.

وتقوم الشراكة الإستراتيجية المعمقة على أساس طويل الأمد والتعاون في المجالات التالية:[1]

أ- المجال السياسي:

- ✓ التبادل المستمر للزيارات رفيعة المستوى
- ✓ الحوار المشترك بين البلدين حول القضايا الدولية المطروحة في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنتديات الإقليمية ومكافحة تسييس أنشطة المنظمات الاقتصادية الصناعية الدولية.
- ✓ تعزيز دور القانون الدولي كأساس ثابت للعلاقات الدولية.
- ✓ تشجيع و تطوير العلاقات الإقليمية بين روسيا الاتحادية والجمهورية الجزائرية.
- ✓ التعاون في مجال تغيير المناخ وحماية البيئة خاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقيه الأمم المتحدة بشان تغيير المناخ والعمل المشترك على تشكيل جدول أعمال دولي بشان قضايا الجوار المتكافئ بين الدول.
- ✓ عدم المشاركة في أي معاهدات أو اتفاقيات تنتهك استقلال وسيادة وسلامة أراضي الطرف الأخر.[2]

ب- في المجال الاقتصادي والتجاري:

- ✓ تعميق التعاون بين الوزارات والمنظمات الاقتصادية في البلدين وخلق آليات جديدة للتعاون.
- ✓ تعزيز العمل في إطار اللجنة الروسية الجزائرية الحكومية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني.

[1] **جميع بنود الشراكة الإستراتيجية المعمقة بين الجزائر و روسيا**،اطلع عليه بتاريخ 2024/04/17،على الرابط الجريدة الالكترونية الإخبارية الجزائرية www.dz54:dz ،

[2] **المرجع السابق.**

- ✓ تهيئه الظروف المواتية للتجارة من خلال تطوير العلاقات بين المشاركين في النشاط الاقتصادي للطرفين من ذلك تنشيط إجراءات السفر والتنقل.
- ✓ التعاون في مجال الاعتماد والمقاييس القانونية والملكية الصناعية.
- ✓ توقيع اتفاقيات بين حكومتي البلدين في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة الجمركية من خلال مكافحة التهريب وتصريف الأموال وتبسيط مرور البضائع وزيادة التعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات الجمركية.
- ✓ تحسين آليات الائتمان والتأمين وحماية الاستثمارات.

ج- في مجال الطاقة والصناعة

- ✓ التعاون والتنسيق في إطار منتدى الدول المصدرة للغاز ومنظمة أوبك.
- ✓ تكثيف التعاون في مجال الاستكشاف والإنتاج لحقول الغاز و النفط و البترو كيمياويات في مجال صناعه الطاقة الكهربائية.[1]
- ✓ التعاون في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الهيدروجينية.
- ✓ التعاون في مجال الطاقة النووية واستخدامها لأغراض سلمية.
- ✓ التعاون في مجال الطيران وصناعة السيارات والأدوية.

د- في مجال التعاون العسكري:

- ✓ تفعيل آلية اللجنة الحكومية المشتركة الروسية الجزائرية للتعاون العسكري التقني على المدى البعيد.
- ✓ تشجيع التعاون في مجال تدريب أفراد الجيش والبحث والعلوم العسكرية والتكنولوجيا العسكرية (الإنتاج المشترك).
- ✓ إجراء المناورات العسكرية.

[1]- **جميع بنود الشراكة الإستراتيجية المعمقة بين الجزائر و روسيا، مرجع سبق ذكره**

هـ- في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

- ✓ تبادل المعلومات الإستخباراتية حول التهديدات الأمنية وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ومنابع تمويلها.
- ✓ المساعدة المتبادلة في المجال القانوني في القضايا الجنائية وتسليم المجرمين والبحث عنهم في مسائل غسيل الأموال والأصول ذات المصدر غير المشروع والاتجار بالمخدرات.[1]

بالإضافة إلى العديد من المجالات والتي يمكن حصرها:[2]

- ✓ معارضة استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات في ضرب السلم والأمن الدوليين ومكافحة الجرائم المستخدمة للمعلومات التكنولوجية والاتصالات في إطار اللجنة الحكومية الدولية التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ،وتحسين شبكة المعلومات والاتصالات.
- ✓ تعميق الروابط في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تبادل الخبرات،ونقل التكنولوجيا والاستخدام السلمي للطاقات النووية في جميع المجالات العلمية.
- ✓ تشجيع التظاهرات الشبانية والرياضية وتبادل الثقافات والمهرجانات والمعارض للفترة 2023-2025.[3]
- ✓ العمل المشترك لتفعيل المساعدة الإنسانية في إطار المنظمات الدولية ذات الصلة.

[1] **جميع بنود الشراكة الإستراتيجية المعمقة بين الجزائر و روسيا،مرجع سبق ذكره.**

[2] **-المرجع السابق.**

[3] **- الرئيسان الجزائري و الروسي يوقعان اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الجديدة**،.اطلع عليه بتاريخ 2024/04/17، على الرابط http://www.alarabia.net

المطلب الثاني: تأسيس اللجان المشتركة:

للتأكيد على أهمية إعلان الشراكة الاستراتيجي الموقع بين الطرفين الجزائري والروسي ورغبة كل منهما في السعي الجدي لتجسيد قرارات الدولتان تم إنشاء لجان مشتركة جزائرية روسية على أعلى مستوى،تتولى متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع المزمع إقامتها بين الطرفين وبالفعل تم تنصيب اللجان المشتركة التالية كآليات لتجسيد التعاون:

أولا:اللجنة الروسية الجزائرية الحكومية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني:

التي أنشئت بموجب اتفاقية عقدت في 30 يونيو 1993 والتي تعتبر أولى خطوات التعاون بين البلدين وتعد لجنة حكومية مختلطة جزائرية روسية للتعاون الاقتصادي وتتكون الاتفاقية المنشأة لها من مواد توضح عمل اللجنة كما يلي:

- ✓ دراسة التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية.
- ✓ دراسة إمكانية تطوير التعاون في المجالات المختلفة و المحددة ضمن إطار الاتفاقية وتقديم اقتراحات للموافقة عليها من الطرفين.
- ✓ تنفيذ عمليات المراقبة و الرقابة على قرارات اللجنة.
- ✓ مساعدة الشركات وأصحاب الأعمال لتطوير التعاون.

تعقد اجتماعات اللجنة مرة في السنة على الأقل بالتناوب بين الدولتين.[1]

على أن تنعكس القرارات التي تم التوصل إليها في البروتوكول الذي وقع عليه كلا الجانبين وتدخل حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع على البروتوكول ما لم يوجد خلاف عليه،يتم إبرام هذه

[1] – قاسم احمد ، **العلاقات التجارية بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية ،مرجع سبق ذكره**

الاتفاقيات كل خمس سنوات ويجدد البروتوكول تلقائيا بعد نهاية خمس سنوات–عقدت أربعة دورات منذ إنشائها أولها في أكتوبر 2005 بموسكو ثم في أكتوبر 2006 بالجزائر العاصمة وفي نوفمبر 2008 بموسكو أيضا ثم عقدت الدورة الرابعة للجنة في 29– 30 جوان 2010.

ومن خلال هذه اللجنة اعتمد الطرف الروسي على نهج السوق من التعاون الموجه نحو قطاعات محددة.

وتعتمد اللجنة في نشاطها على بيان الشراكة الاستراتيجي الموقع في 2001 ولا يزال الطرف الجزائري ملتزما بعمليات المناقصة حسب التشريعات الوطنية.[1]

لا تزال اللجنة قائمة وتعمل لكن المعلومات عن انجازاتها محددة جدا.

ثانيا: اللجنة العسكرية المشتركة:

نشأت بناء على اتفاق تعاون عسكري أمضي في تاريخ 1 أبريل 1999،وتعد اللجنة مسؤولة عن تعزيز ورصد التعاون الروسي الجزائري في المسائل العسكرية مثل التوقيع على الاتفاقيات العسكرية بين الطرفين وعقود التسلح والتكوين،فقد تولت اللجنة في شهر نوفمبر 2001 التوقيع على اتفاق تعاون عسكري بين الجزائر وموسكو من قبل رئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال أناتولي كافاشين والجنرال الجزائري محمد العماري.

وتتولى اللجنة الإشراف على تنظيم تبادل الوفود العسكرية بين الطرفين مثل الزيارة التي قام بها إلى الجزائر رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة لفدرالية روسيا الفريق الأول يوري اليفيتش والتي يتعلق موضوعها بسير ووسائل تعزيز علاقات التعاون بين جيشي البلدين.[2]

[1]Johnson, D. P, **The Arab Spring and Its Implications for Algerian-Russian Relations**. Middle East Studies Quarterly, 2011 , p112-127 .

[2]Jean H. A, **The impact of regional crises on Algerian-Russian Relations**: A Historical Review. Crisis Quarterly Studies, 2015,p 78-92.

وخلال الزيارة التي قام بها السيد ديميتري ميخائيل مدير المصلحة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري والتقني ورئيس اللجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الروسية المكلفة بالتعاون العسكري والتقني بمناسبة انعقاد الدورة العاشرة لها في الفترة الممتدة بين 18- 22 جويلية 2010،حيث تجتمع اللجنة العسكرية بصفة منتظمة مرة في السنة بالتناوب بين الجزائر وموسكو.

ثالثا: مجموعه التعاون الثنائي في ميدان مكافحه الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود:

تم تأسيسها في عام 2005 اجتمعت أربع مرات: الجزائر العاصمة في ديسمبر 2005 في موسكو في حزيران2006،في الجزائر العاصمة عام 2008 وأخيرا في موسكو 27 أكتوبر 2009، ويرأس المجموعة من الجانب الجزائري كمال زقبار ومستشار رئيس الجمهورية والجانب الروسي السيد سافونوف الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي.[1]

رابعا: مجلس الأعمال الجزائري الروسي:

أنشئ في مارس 2006 بمناسبة زيارة الرئيس بوتين للجزائر حيث عقدت أربع دورات الأولى في ماي 2006 بموسكو لدراسة وتقييم مستوى التعاون بين الطرفين،ووضع مشاريع مستقبلية وتنفيذها في آجالها المحددة أما الدورة الثانية فكانت في سبتمبر من نفس السنة 2006 للوقوف على ما تم انجازه وتقييم وتيرة عمل اللجنة،وفي أكتوبر 2008 انعقد الاجتماع الثالث للمجلس بموسكو للوقوف على ما تم تحقيقه من إنجازات وتحديد العراقيل والمشاكل التي أعاقت تقدم بعض المشاريع وتأخر بتنفيذ بعض الاتفاقيات،وأخيرا اجتماع عقد في جويلية 2010 ترأسه من الجانب الجزائري السيد الطيب أزاريمي الرئيس التنفيذي لشركة SIM، والجانب الروسي السيد

[1]–نعمة هاشم كاظم، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات**،لبنان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2016 ،ص 70

إيجور لقازاق رئيس شركة ستوري سيستيما، والمتخصصة في المجال الكهرومائي وتم انتخابه من قبل نظرائه في مارس 2010.[1]

يهدف مجلس الأعمال الجزائري الروسي إلى توسيع وتطوير الاتصالات التجارية والتعاون المتبادل المنفعة بين رجال الأعمال الروس والجزائريين،وكذا دعم الشركات الروسية في أسواق الجزائر والاستثمار في روسيا، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لرجال الأعمال الروس في علاقاتهم مع الهياكل الروسية والجزائرية الرسمية والتجارية، وأخيرا جمع وتنظيم الحوار البناء من دوائر الأعمال لروسيا والجزائر في مجال التنمية المستدامة وتحسين كفاءة التعاون في مجال الأعمال بين روسيا والجزائر. [2]

يعد مجلس الأعمال الروسي الجزائري أداة هامه لتعزيز مصالح الشركات الروسية والشركات في مختلف المجالات في الجزائر،فضلا عن كونه جسر بين الشركات الروسية والسلطات الجزائرية فقد اعتبر رئيس مجلس الأعمال الجزائري الروسي السيد بأن المجلس سيسمح بتعميق العمل الذي باشرته لجنة الأعمال قصد تعميق المبادلات بين البلدين في أفق شراكة واستثمار مثمر ويعود بالمنفعة للطرفين، وأوضح أن حوالي 60 مؤسسة روسية تتواجد بالجزائر وقرابة 100 مؤسسة جزائرية تشارك في هذا المنتدى،وذكر القطاعات التي يمكن لروسيا الاستثمار فيها في مثل مجالات التعدين والنقل والصناعة الغذائية والخدمات والطاقة المتجددة.[3]

[1]– **العلاقات الجزائرية – الروسية ويكبيديا** ، اطلع عليه بتاريخ 2023/11/22، على الرابط https/ar.wikipedia.org

[2]Evans, A. J, **The Algerian–Russian Nuclear Cooperation: A Historical Perspective**. Nuclear Policy Review, 2014 ,p 88-103.

[3]– نعمة، هاشم كاظم، مرجع سبق ذكره ،ص 72

كما يتولى مجلس الأعمال إعداد المعارض المتخصصة في الجزائر للشركات التي أعلنت عن رغبتها في التعاون مع الجزائر،وتجدر الإشارة إلى أن رجال الأعمال الروس قد شاركوا في معرض(البضائع والخدمات الروسية في الجزائر) التي عقدت في الجزائر العاصمة، بالتزامن مع زيارة الرئيس ميدفيديف وذلك بتاريخ 6 أكتوبر 2011.

الفصل الثاني:

مسار العلاقات الجزائرية الروسية

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين انطلقت العلاقات الجزائرية الروسية، وتعززت أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث كانت الجزائر من أولى الدول التي اعترفت بدولة روسيا ، ورغم الأحداث التي شهدتها كل من روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما ورثته هذه الأخيرة من مشاكل سياسية وتقهقر في اقتصادها نتيجة الانتقال السريع من الاقتصاد الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وتراجع دورها ومكانتها الدولية و الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر أو ما عرف بالعشرية السوداء ، إلا أن العلاقات الجزائرية الروسية لم تتأثر إلى حد بعيد نظرا لعمق العلاقات التاريخية وبعد الاستقرار إلي حصل في كلا الدولتين ارتفع مستوى التعاون و التحالف بين البلدين إلى أقصى مستوى له بعدما كان ينحصر في التعاون العسكري و السياسي ليشمل أهم القطاعات الرئيسية للتعاون فيما بين الدول و هي القطاع الاقتصادي و التجاري بالإضافة إلى قطاع الطاقة في ضل التنافس الدولي المحتدم على موارد ومصادر الطاقة إضافة إلى التعاون الدبلوماسي الجزائري – الروسي .

المبحث الأول:المنحى السياسي والاقتصادي للشراكة الإستراتيجية المعمقة بين البلدين.

لطالما كانت روسيا حليفا استراتيجيا وسياسيا للجزائر على مر عصور من الزمن خاصة بعد اعتراف الجزائر بروسيا في 26 ديسمبر 1991 بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

المطلب الأول:التعاون في المجال السياسي و الدبلوماسي:

تعد السياسة أحد المجالات التي هدف بيان الشراكة الإستراتيجية الموقع في ابريل 2001 بين الجزائر وروسيا خلال زيارة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة لروسيا والتي سعى إلى تطويرها وذلك عن طريق عقد لقاءات دورية على مستوى القمة والاتصالات ذات المستوى العالي وهو ما تجسد في تبادل الزيارات بين الطرفين ودخلت العلاقات بين البلدين أهم مراحل التطور وحققت نقلة نوعية غير مسبوقة وهو ما أطلق عليه بالفترة الذهبية بالإضافة إلى إقامة مشاورات سياسية منتظمة بين منها زيارة وزير الخارجية الروسي للجزائر 2005 أتت الزيارة في إطار التعاون الثنائي،والتبادل المشترك حول المبادرات المزمعة في السياسة الخارجية والتشاور الأوسع ضمن منظمة الأمم المتحدة وضمن أجهزتها ومؤسساتها وضمن المؤتمرات والندوات الدولية،حيث رفضت الجزائر إدانة روسيا في دول الأمم المتحدة بعد ضم موسكو شبه جزيرة القرم عام 2014 وصوتت الجزائر على مشروع الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 2022. [1]

كما سعى الطرفان بجهود حثيثة في قضية النزع العام والشامل للسلاح،وإقامة مبادرات مشتركة حول المشاكل الدولية و الجهوية الأساسية،كما اتفق الطرفان من خلال بيان الشراكة

[1] عصام بن الشيخ،**مرجع سبق ذكره**،ص168.

الإستراتيجية على عدم الاشتراك في أي معاهدة أو اتفاقية تضر باستقلال أو السيادة أو بالوحدة الترابية أو بمصالح الأمن للطرف الآخر. [1]

وشهدت العلاقات السياسية الجزائرية الروسية تطورا كبيرا من خلال الحوار المشترك حول القضايا الثنائية والإقليمية ذات الأهمية المشتركة واستطاعت الجزائر أن تكسب دعم روسيا في الاستقرار السياسي حيث دعمت روسيا الجزائر أثناء أزمة الحراك الشعبي والإشادة بدور الدولة الجزائرية في المحافظة على مؤسسات الدولة الجزائرية،والحفاظ على السلم والأمن الداخلي مما ساعد كثيرا في ازدياد التنسيق والترابط بين الدولتين.

كما سعت روسيا إلى استرجاع نفوذها السياسي ومكانتها كقوة عظمى وطرف فاعل ومؤثر في العلاقات الدولية وتنظر روسيا إلى الجزائر على أنها المفتاح الشريك حسب تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أنها المؤثر في المشهد الإقليمي في إفريقيا وفي المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

حاولت الجزائر استغلال موقع روسيا ضمن مجموعة الثمانية وترأس روسيا خلال سنة 2008 مما يفتح لها آفاق مناقشة إمكانية تعزيز الشراكة بين الدول الثمانية والدول الإفريقية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

وتسعى الجزائر للاستفادة من الموقف الروسي الرافض للتدخلات الغربية خاصة التدخل الغربي في ليبيا 2011 دفاعا عن مبدأ المسؤولية عن الحماية. [2]

مما يعزز رفض الجزائر لفكرة عسكرة السياسة الخارجية وتفعيل فكرة حل النزاعات بالطرق السلمية تفاديا لخلق الفوضى في العلاقات الدولية، وقد أعلن لافروف من عاصمة جمهورية

[1]– شكلاط وسام،"**الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000–2014**،" شهادة الماجستير ،جامعة مولود معمري ،2016، ص50

[2]– عصام بن الشيخ ، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

مولدافيا عن موقف روسيا من التحركات والتدخلات الغربية تحت مسميات مختلفة كما أضاف الوزير الروسي أن أحداث السنوات الأخيرة الكثير من الأدلة على انه من المستحيل أن يشكل التدخل الخارجي العسكري وسيلة فعالة لحل المشاكل الدولية. [1]

صرح رئيس الوزراء الروسي ديميتري مدفيدف أن بلاده تسعى إلى تعزيز التعاون مع الجزائر في مختلف المجالات ومن بينها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود فقال مدفيدف" لا يمكننا مواجهة الإرهاب إلا معا وتوحيد جهودنا وتنسيقها" [2]، في مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية.

وتحدث عن تطابق وجهات النظر بين البلدين بشان التهديدات الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة ودعاء الدخول إلى وضع خلافاتها وطموحاتها جانبا وتوحيد صفوفها من أجل هزيمة التنظيمات الإرهابية التي تهدد الحضارة الإنسانية.

استفادت الجزائر سياسيا وبدرجة كبيرة من تطور العلاقات السياسية مع روسيا خاصة في مواجهة حلف الناتو وفي الحملات الغربية، خاصة بعد زيارة الرئيس تبون إلى روسيا في يونيو 2023 بالرغم من الضغوطات الشديدة على الجزائر من جانب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث حث وزير الخارجية الأمريكي بلينكن الجزائر على الحد من علاقتها مع روسيا خاصة بعد الحرب على أوكرانيا والتهديد بفرض عقوبات، كما دعا نائب رئيس لجنة المخابرات لمجلس الشيوخ الأمريكي 2022 إلى فرض عقوبات على الجزائر بسبب شرائها لدفعة جديدة من الأسلحة و أرسلت عضوه الكونجرس الأمريكي ليزا ماكلين مع مجموعة من زملائها رسالة

[1]–بهاز حسين ،**قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية –الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة**، قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة ،ص 90

[2]–**الجزائر وروسيا تبحثان سبل التعاون الأمني** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/03/18،، وكالة الأنباء السعودية، على الرابط https//spa.gov.sa

إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تدعو فيها إلى فرض عقوبات على الجزائر بموجب قانون مكافحه أعداء أمريكا.[1]

كما حث 17 عضو من البرلمان الأوروبي في 17 نوفمبر 2022 على إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة المبرمجة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر عام 2005، بسبب تزايد مخاوفهم من تطور وتزايد العلاقات السياسية الوثيقة بين الجزائر وروسيا.

إضافة إلى عرض السيد رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون بالتوسط في النزاع القائم بين روسيا وهو ما رحب به الرئيس الروسي.[2]

من هنا تبين أن قوة الجزائر السياسية مستمدة من الدعم الروسي لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

أما على الصعيد الدبلوماسي فقد ظلت روسيا من ابرز الدول الداعمة للجزائر ودورها الريادي في حل النزاعات عن طريق الحلول السلمية لاسيما النزاعات التي شهدتها إفريقيا ودول الشرق الأوسط.[3]

رحبت موسكو في 14 أكتوبر 2022 بإعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل الفلسطيني كما ثمنت روسيا مخرجات القمة العربية 31 المنعقدة في نوفمبر 2022 بشان القضية الفلسطينية.

ظل الحوار بين البلدين نشطا خاصة تجاه القضايا الدولية والإقليمية اتضح جليا من خلال الاتصالات المتكررة بين رئيسي الدولتين وكانت فرصة لتبادل الرؤى حول الوضع الدولي، وهو

---

[1]– يحي زبير ،**العلاقات الجزائرية الروسية ،تعاون عسكري واستراتيجي**، اطلع عليه بتاريخ2024/05/11، على الرابط https//mecouncil.org

[2]– **نفس المرجع**

[3] – أيمن طلال،يوسف ،"**القيصر بوتين بوتين يترك بصمات السياسية الخارجية الروسية** " ،مجلة، 163، 2007،ص 24.

ما تجسد فعلا في زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ماي 2022، تجدد فيها عزم البلدين على تعزيز التعامل وشاركت الجزائر في أشغال الدورة 12 لمجموعة الرؤية والإستراتيجية(روسيا والعالم الإسلامي)، وقامت رئيسة الفيدرالية للجمعية الفيدرالية لروسيا فالنتينا ماتفيينكو في مارس 2022 بزيارة إلى الجزائر أكدت خلالها تأييد بلادها لرغبة الجزائر في الانضمام الى مجموعة البريكس معبرة أن الجزائر شريك موثوق فيهم جدا لروسيا.[1]

وفي سنة 2022 تم تنصيب مجموعتين برلمانيتين للصداقة الجزائر– روسيا على مستوى غرفتي البرلمان.

المطلب الثاني:التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري:

وعيا من الطرفان الجزائري والروسي بأهمية الاقتصاد في علاقات التعاون وسعيا لتطوير مجال التعاون في القطاع الاقتصادي والتجاري حسب نص بيان الشراكة الإستراتيجي عن طريق تكثيف التعاون في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الروسية بين الحكومتين للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، وكذا من خلال آلية جمعية مشتركة تضم المتعاملين الاقتصاديين قصد تطوير الروابط الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى تعميق وتنويع التعاون في ميادين الصناعة المنجمية والصناعة الميكانيكية والفلاحة والري والبحث العلمي، فقد أوضح الجانب الجزائري أن التعاون الاقتصادي بين البلدين لا ينبغي أن يفتقر على المبادلات التجارية فقط وإنما يجب أن يتسع إلى المجالات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى عملية التنمية الاقتصادية.[2]

[1]–**بوتين ،الجزائر صديقة لروسيا و انضمامها للبريكس مفيد للمجموعة** ،اطلع عليه بتاريخ 2024/02/10، على الرابطhttps/Arabicrt .com

[2]–يحي زوبير،**العلاقات الجزائرية الروسية هل تتخطى التعاون العسكري**، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/22، على الرابط https/Mecouncil.or.

وكذا تطوير التعاون في الميدان البنكي والمالي وتحسين ميكانيزمات القروض والتأمين قصد تشجيع التجارة والتعاون الاقتصادي الثنائي عن طريق استحداث الشروط المشجعة للاستثمار في البلدين وضمان حمايته قصد المساهمة في تنمية المبادلات الثنائية مع تبسيط قواعد وإجراءات التنقل بين البلدين لصالح المتعاملين الاقتصاديين وممثلي رجال الأعمال والمجتمع المدني عن طريق الرفع من التنسيق في المنظمات التجارية والاقتصادية والمالية الدولية وتطوير التعاون في مجال التكنولوجيات المتقدمة وتكون الاستفادة على أساس متبادل من الإمكانيات الجديدة.

1. المبادلات التجارية:

ارتفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين في السنوات الأخيرة إلا أنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية سنة 1995، 75.5 مليون دولار نظرا للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان يشهدها كلا البلدين، لتبلغ سنة 2001 بعد الاستقرار الذي مس البلدين حوالي 200 مليون دولار ثم فاق إجمالي المبادلات التجارية في 2005 حوالي 364 مليون دولار، منها 361.75 مليون دولار من المنتجات الروسية المصدرة الى الجزائر وقد ارتفع إجمالي هذه المبادلات بنسبة5.9% مقارنة بسنة 2004 التي بلغت فيها المبادلات التجارية332.68 مليون دولار. [1]

في عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري الجزائري الروسي 643.8 مليون دولار وقد أعلن رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسية يفغيني برلماكوف أن حجم التبادل التجاري خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2007 يزيد عن1338.4 مليون دولار[2]،وهو ما أكده السفير الجزائري بموسكو أن العلاقات بين البلدين سجلت تطورات معتبرة في شتى الميادين بما في

[1]–بهاز حسين ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 390

[2]ماروك لزهر ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 1261.

ذلك الميدان التجاري حيث ارتفعت نسبة التبادل في سنة 2008 إلى 1442 مليون دولار بما في ذلك قيمة الصادرات الروسية نحو الجزائر التي تجاوزت 1120 مليون دولار[1]، وقد صرح الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته الثانية لروسيا في فيفري 2008 أنه غير راض على المستوى الحالي للمبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا حيث قال"... على المستوى التجاري لا أحد راضي لا نحن ولا أنتم... " حيث أن هذا المستوى الذي سجل لا يعكس الطاقة الاقتصادية التي يتوفر عليها البلدان ولهذا فإن الرئيس الراحل عبر ضمنيا عن العقبات التي واجهتها العلاقات الجزائرية الروسية في هذه الفترة وبالتالي حالت دون التطبيق الجاد لاتفاقية الشراكة الإستراتيجية المبرمة في 2001.[2]

في سنة 2009 انخفض معدل التصدير الروسي إلى الجزائر إلى 25.97 مليون دولار وبلغت نسبة استيراد روسيا للسلع الجزائرية في نفس السنة حوالي 1.34 مليون دولار.

ليصل حجم صادرات الجزائر نحو روسيا في 2010 إلى 1.176 مليار دولار .

وقدرت التجارة الجزائرية الروسية لعام 2010 أزيد من 26 مليون دولار منها 55 مليون دولار للاستيراد والتصدير حيث بلغت صادرات الجزائر نحو روسيا في 2010 بلغت 1.176 مليار دولار[3]. وترتكز أساسا على منتجات الصلب والكيماويات والوقود المعدني والزيوت والأسمدة والخشب والحبوب والإسمنت... ويعترف الطرفان بأن المستوى الحالي للتجارة والتعاون الاقتصادي بين روسيا والجزائر لا يعكس إمكانيات البلدين.

في سنة 2014 قدر حجم التبادل التجاري بين البلدين 885 مليون دولار وبلغت نسبة الصادرات الروسية نحو الجزائر حوالي 644 مليون دولار بين سنتي 2015 و 2016، بلغت

---

[1]– قاسم احمد،**مرجع سبق ذكره.**

2–**جميع بنود الشراكة الإستراتيجية المعمقة بين الجزائر و روسيا، مرجع سبق ذكره**

[3]–بهاز حسين، **مرجع سبق ذكره،** ص391

نسبة صادرات روسيا إلى الجزائر بين 8 مليون دولار والواردات الروسية من الجزائر 800 مليون دولار.[1]

ليقفز مؤشر التبادل التجاري في 2020 إلى قيمة67.8 مليون دولار وكانت هي الأكثر من حيث القيمة وكانت خدمات الأعمال المختلفة(66.1 مليون دولار) النقل(1.42 مليون دولار) خدمات الكمبيوتر والمعلومات (121 ألف دولار)[2].

ووفقا للبيانات الواردة على موقع منظمة التعاون الاقتصادي نجد أنه في عام 2021 صدرت روسيا ما قيمته1.48 مليار دولار للجزائر، المنتجات الرئيسية التي صدرتها هي معدات الفلاحة(255 مليون دولار) زيت فول الصويا(183 مليون دولار) ملحقات البث(150 مليون دولار) خلال 26 سنة الماضية زادت صادرات روسيا إلى الجزائر بمعدل سنوي قدر 12.1% من 75.1 في 1995 الى1.48 مليار دولار في عام 2021 حيث صدرت الجزائر الى روسيا في عام 2021، 17,3 مليون دولار كانت المنتجات الرئيسية التي صدرتها الجزائر الى روسيا هي الفاكهة الاستوائية(6.15 مليون دولار) والسكر الخام(5.24 مليون دولار) والهيدروجين(2.09 مليون دولار) خلال 26 عاما الماضية، انخفضت صادرات الجزائر إلى روسيا بمعدل سنوي قدره 7.54% من 132 مليون دولار في عام 1995 إلى 17.3 مليون دولار في عام 2021.

في عام 2021 لم تصدر الجزائر أي خدمات إلى روسيا، واحتلت روسيا المرتبة 45 في مؤشر التعقيد الاقتصادي(0.46 ECI)، والمرتبة العاشرة في إجمالي الصادرات(484 مليار

[1]–قاسم احمد، **مرجع سبق ذكره.**

[2]–**المرجع السابق .**

دولار)، في العام نفسه، احتلت الجزائر المرتبة 103 في مؤشر التعقيد الاقتصادي(- ECI 0.88)، و63 في إجمالي الصادرات(35.4 مليار دولار). [1]

أورد موقع (Interfax) عن مركز التصدير الزراعي في وزارة الزراعة الروسية، نقلا عن بيانات أولية من مصلحة الجمارك الروسية،أن الجزائر زادت وارداتها من القمح الروسي بنسبة 290٪ إلى 1.3 مليون طن تقريبا في 2022، من 330 ألف طن في 2021، وارتفعت واردات القمح بنسبة 290% من حيث القيمة، وأصبحت الجزائر واحدة من اكبر خمسة مشترين للقمح الروسي عام 2022.

وزادت صادرات فول الصويا الروسي إلى الجزائر 25% إلى 191 ألف طن في 2022، وقفزت الإيرادات من هذه الصادرات 45% بفضل هذا النمو، تظل الجزائر رائدة بين مستوردي زيت فول الصويا الروسي للعام الثاني على التوالي، فهي تمثل ما يقرب من 30% من المبيعات الخارجية، وفي عام 2021 تم توريد أربعة ألاف طن من عباد الشمس، وثلاثة آلاف طن من زيت بذور اللفت إلى الجزائر.[2]

كما زادت روسيا صادراتها من الحمص المجفف ورقائق البطاطس والحبيبات والتبغ الى الجزائر في عام 2022 بنسبة 180% لتصل إلى 9400 طن، وعشر أضعاف الى 460 طنا، و 23 مرة إلى 1300 طن(من 56 طنا) على التوالي.

تضاعفت القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية الروسية إلى الجزائر في عام 2022 للعام الثاني على التوالي، رغم عدم توافر أرقام فعلية، وقال المركز إن المنتجات الواعدة الرئيسية للتصدير إلى الجزائر في السنوات القليلة المقبلة هي الزيوت النباتية(فول الصويا، عباد الشمس)، والحبوب والبقوليات، والخميرة، وغيرها.

[1]- قاسم احمد، **مرجع سبق ذكره.**

[2]- **نفس المرجع .**

إضافة إلى ما سبق حسب ميشوستين،خلال لقاء مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 2023، فإن حجم التبادل التجاري بين روسيا والجزائر عرف نموا 65% في الفترة من فيفري الى ابريل 2023، وأشار ميخائيل ميشوستين إلى أن التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين يتطور على الرغم من العقوبات ضد روسيا.[1]

2. الاستثمارات:

يعتبر الاستثمار أحد الآليات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لتنمية اقتصادها سواء عن طريق الاستثمار المحلي الخاص بالمؤسسات العمومية والخاصة التي تنتمي إلى البلد المستثمر فيه، أو عن طريق الاستثمار الأجنبي وهو موجه للمؤسسات والشركات العمومية والخاصة الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في بلد ما.[2]

تعتبر الجزائر مثل العديد من الدول التي تفتحت في السنوات الأخيرة على اقتصاد السوق ما جعلها تهتم بموضوع الاستثمار، أدى لدخول العديد من المستثمرين للسوق الجزائرية ومن بينهم المستثمرين الروس، غير أن الاستثمار الروسي اليوم في الجزائر لم يرقى إلى صف المستثمرين الكبار في السوق الجزائرية، بحيث تبقى روسيا في قائمة الدول المتأخرة عن ركب الاستثمار في الجزائر، وفي هذا الصدد تسعى الشركات الروسية لدخول السوق الجزائرية وتطوير أشكال وأساليب جديدة للشراكة عن طريق المشاركة في المعارض الجزائرية، فتح فروع ومكاتب تمثل

[1] –زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين**،الدار العربية للنشر والتوزيع، 2013، ص40

[2] –ماروك لزهر، **مرجع سبق ذكره** ،ص 1267.

الشركات الروسية للمشاركة في المشاريع الاستثمارية، وشركات مشتركة والتعاون العلمي والتقني... لتعزيز موقع روسيا في الجزائر وتنمية التجارة والتعاون الاقتصادي. [1]

كما ركز مجلس الأعمال الجزائري الروسي على عدم اقتصار على دعم المبادلات التجارية فقط بل الاستثمارات بفضل شراكة منتجة من خلال إنشاء شراكة مختلطة في مختلف مجالات النشاط و دعا المتعاملين الروس المهتمين بالاستثمار في الجزائر إلى المساهمة في المناقصات التي تتم في إطار البرامج التنموية، على أن يأخذوا حصتهم من مسار الخوصصة التي بادرت بها الجزائر، وقد ركز الوفد الجزائري من خلال المجلس على تشجيع نظرائهم الروس على الاستثمار في المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للجزائر كالصناعات الصيدلانية والصناعات الغذائية والميكانيكية والكهرباء والإلكترونيك إلى جانب قطاع المحروقات الذي تتمتع فيه الدولتان بخبرة في هذا المجال ويمكن إبراز أهم مجالات الاستثمار الروسي في الجزائر كما يلي. [2]

بالإضافة إلى التعاون بين البلدين في العديد من المجالات نذكر منها على سبيل الحصر

3. التعاون في القطاعات الصلب والهيدروليكي:

كلا الجانبين سعي لتحديد العقبات التي تعترض التقدم في التعاون في المجالات المحددة الهيدروليكية، والصلب والصناعة والاستثمار ضمن مناقشات المائدة المستديرة التي نظمت لرجال الأعمال الروس خلال زيارة الرئيس الروسي ميدفيديف إلى الجزائر وتهدف هذه المواد المستديرة، شرح تطور وتحديد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الخماسية 2014- 2010 كما

[1] Selvane ,F.H, **Economic Interdependence and Political Stability: A Case Study of Algerian-Russian Relations**. Journal of Economic Cooperation, 2013 ,p 123-138

[2] Roberts, M , **the Algerian –Russian military connection :a historical overview** ,military history review , 2007, p 78- 92.

أنها تشير للرغبة المشتركة في رفع الأعباء التي تقوض أي تعاون في المجالات المذكورة أعلاه وتسعى روسيا لترسيخ التعاون بين المؤسسات والمنظمات، وخلال الدورة الأخيرة للجنة المشتركة والمتعلقة بإنشاء بوابة, تفاعلية لنشر المعلومات التي من شأنها إشراك الوزارات المعنية في كلا البلدين والمؤسسات والاستثمارات.[1]

4. الفولاذ:

لقد بنيت الجزائر مع مجمع الصلب الحجار من خلال الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، غير أن روسيا لم تبدي اهتماما كبيرا في التعاون مع الجزائر في هذا المجال ومع ذلك أعرب الجانب الجزائري عن احتياجاته الكبيرة في الاعتماد على الجانب الروسي في هذا المجال، كما أورد البيان الصادر عن المكتب العالمي لوزارة الطاقة الروسية في 1 جويلية 2010 عقب الاجتماع الرابع للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري و العلمي والتقني المنعقد في 29- 30 جوان 2010 أن روسيا حريصة على أن تستكشف مصادر الفوسفات المحتملة في الجزائر من خلال مصنع إنتاج النيتروجين والفوسفات،وهو ما عبرت عنه ثلاث شركات روسية من خلال الدخول في مناقصات خاصة باستغلال مكامن الفوسفات.

المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية الروسية في المجال الطاقوي والعسكري:

ما أن باشرت روسيا والجزائر علاقاتهما ارتكز التعاون فيما بينهما على أهم محورين تقوم عليهما أية دولة وهما المحور العسكري و المحور الطاقوي كأدوات حاسمة لفرض نفوهما الإقليمي والدولي سنتطرق في ها المبحث إلى أسس التعاون الجزائري الروسي في المجالين العسكري والطاقوي.

[1]–معلم زوليخة، **مرجع سبق ذكره**، ص76

المطلب الأول : التعاون في المجال الطاقوي والنووي:

استخدمت روسيا و الجزائر الطاقة كأهم مورد في تحديد وتوجيه مسار السياسة الخارجية لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني كما استخدمت كأداة للحد من النفوذ الغربي وهنا يجب التطرق إلى أهمية الطاقة بالنسبة للبلدين ثم نتطرق إلى أهم مجالات التعاون الطاقوي

تمتلك روسيا 72.5% من الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي كما تتحكم في نسبة 90% من إنتاج ونقل الغاز نحو باقي دول آسيا وأوروبا تركز روسيا على الجانب الطاقوي إيمانا منها بأهمية الطاقة الإستراتيجية داخليا وخارجيا.

- ✓ طرحت روسيا موضوع الأمن الطاقوي في مجموعة الدول الثمانية في القمة المنعقدة في روسيا 2006.
- ✓ تعتبر أهميه الطاقة بنوعيها بمثابة الشريان الرئيسي في الاقتصاد الروسي الذي يدعم الميزانية حيث يشكل ملف الطاقة حوالي 30%[1] من الناتج المحلي نظرا لتزايد الطلب الدولي حاليا.
- ✓ تستأثر روسيا بنسبة 40% من إجمالي الصادرات العالمية أغلبها من الثروات المعدنية والنفط والغاز.
- ✓ يعتبر قطاع الطاقة الداعم الأساسي لتحقيق الأمن القومي الروسي ويؤثر على توجهاتها الداخلية وسياستها الخارجية.

[1] سي قدور عبد القادر ،**مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي**، المجلة السياسية للدراسات السياسية ،مجلد5،عدد1، بدون صفحة

- ✓ بانتهاج روسيا للنهج الرأسمالي بهدف الدخول في السوق الاقتصادية العالمية بالاعتماد على الثروات الطبيعية وللوصول الى تنمية اجتماعية واحتلال دور سياسي لحماية مصالحها الإستراتيجية وفي مواجهة الحلف الأطلسي.

اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 1999 أن الطاقة لها دور أساسي يوازي الدور العسكري في سياسة روسيا حيث كانت تمتلك آنذاك ما يقدر ب74.4 مليار برميل من احتياط النفط وهي بذلك ثاني أكبر مصدر للنفط.

- ✓ تنظر روسيا إلى مستقبل الطاقة فيها انه يقوم على تعزيز الشراكة مع الدول المنتجة في إطار منظمة أوبك حيث يعتبر عنصر الطاقة الفعال في ممارسة دور روسيا الفعال إقليميا ودوليا.

حيث استطاعت روسيا استخدام موضوع الطاقة من خلال إغراءها بمقايضة العتاد العسكري لدمجها في منظمه شنغهاي.

- ✓ تطمح روسيا من خلال الملف الطاقوي لتحقيق فكرة القوة العظمى كما تبرز أهمية الجانب الطاقوي بالنسبة للدولة الجزائرية فيما يلي:
- ✓ تعتبر الجزائر رائدة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي حيث تحتل المرتبة الثانية إفريقيا وهي من بين اكبر الدول الثلاثة المنتجين للنفط إفريقيا وتمتلك اكبر احتياطي من موارد الغاز الصخري في العالم. [1]
- ✓ الإمكانيات الطبيعية الضخمة للجزائر في مجال الطاقة حيث تصل احتياطات الجزائر النفطية 6000 برميل من البترول، أكثر من 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى مواد طاقوية أخرى مثل الغاز الصخري 24 ألف مليار متر مكعب، الغاز

[1] شويحة يوسف ،**تأثير الطاقة على مكانة الجزائر :الفرص والتحديات** ،مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد8، العدد 3، سبتمبر2023، ص637.

المسال 10 مليون طن سنويا سنة 2020، أما الإنتاج فقد بلغ في مجال الغاز أكثر من 6 ملايين و 491 ألف مليون قدم سنويا منذ 2015 [1]، وتحتل بذلك المرتبة 26 عالميا.

وهكذا فإن الطاقة تلعب دورا كبيرا في تعزيز مكانه الجزائر دوليا من خلال ما يلي:

- انطلاقا من موقع الجزائر البحري الممتاز يمكن أن تصبح نقطة عالمية تتجمع فيها المنتجات الطاقوية يتم إعادة توزيعها من خلال محطات التخزين وتوزيع المواد الطاقوية.
- فتح الآفاق حول أسواق جديدة وتنويع الشركات وزيادة الاستثمار في الطاقة وتشجيع الاستثمار.
- توسيع الأسطول البحري الجزائري.
- الزيادة في أدوات نقل الطاقة(الأنابيب).
- تمويل البحث والاستكشاف في مجال الطاقة. [2]

وانطلاقا من أهمية الجانب الطاقوي فإنه كان من الضروري بالنسبة للعلاقات الروسية الجزائرية من تكريس مبدأ التعاون، وتعود جذور التعاون الطاقوي الجزائري الروسي إلى العهد السوفيتي بعد اكتشاف حقول النفط في الجزائر عام 1956 من خلال التعاون في مجال الحديد والصلب حيث تم تطوير صناعة أنابيب النفط والغاز الطبيعي خاصة بعد تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 وبعد أن عرف التعاون الطاقوي الجزائري الروسي تطورا بطيئا من خلال فترة التسعينيات التي تميزت بغياب التواصل بين الطرفين ثم عادت روسيا لتصبح اللاعب الرئيسي في مشهد الطاقة في العالم وبالتالي لا يمكن لروسيا أن تتجاهل موقع الجزائر الطاقوي في العالم إذ تشكل الجزائر المورد الطاقوي للاتحاد الأوروبي، فمن خلال اجتماعات اللجنة المشتركة أشار وزير الطاقة الروسي انه لا يمكن استخدام الجزائر في المواجهة بين روسيا

[1] **نفس المرجع السابق** ،ص637.

[2]–يوسف شويحة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص641.

وأوروبا بشان إمدادات الغاز وهو في هذا السياق أشار إلى أن المشاورات التي تعقد بانتظام بين وزارتي الطاقة الجزائرية– الروسية إرادة مشتركة للعمل.[1]

كان ابرز تعاون فني بين روسيا والجزائر في عام 1991 في مجال التسويق المتبادل للزبائن بين شركة سوناطراك الجزائرية وشركة غاز بروم[2]، وتعد الجزائر من الدول الرائدة في تصدير الغاز الطبيعي في مد الأنابيب تحت البحر ويشهد هذا المجال تطورا بين شركات غاز بروم– وسوناطراك.

ومن خلال إبرام اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر أعرب الطرفان عن رغبتهما في بناء علاقات تعاون تشمل كل فروع الميدان الطاقوي من خلال انضمام الجزائر إلى منتدى الدول المنتجة والمصدرة للغاز الذي تأسس عام 2001، حيث تضخ دول هذا المنتدى نحو 40% من إنتاج الغاز العالمي وتمتلك 70% من الاحتياط العالمي. [3]

كما أقدمت الجزائر وروسيا على التوقيع على مذكره تفاهم«Memoronduin» خاصة بالتعاون الثنائي في مجال المحروقات والتي أمنتها عن الجزائر شركة سوناطراك وعن الجانب الروسي شركة غاز بروم ولوكويل «LOUKOIL» بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للجزائر سنة 2006.

وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى التفاهم بشأن إنشاء إطار تعاون ومتابعة تجسيد المشاريع المحددة من كلا الطرفين والتي تخص جميع مراحل الطاقة من استخراج وإنتاج تسويق ونقل.[4]

---

[1]–بهاز حسين ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 389.

[2]–بن الشيخ عصام ، **مرجع سبق ذكره** ،ص179.

[3]–**اتفاق نفطي بين الجزائرو روسيا وهذه ابرز اهدافه** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02 على الرابط https/katelion.com

[4]–بهاز حسين ،**مرجع سبق ذكره**،ص 389

وفيما يتعلق بتأسيس كتل للدول المصدرة للغاز أشار الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى وجود لجنة متخصصة لتبادل المعلومات بين الدول المنتجة والمصدرة للغاز. [1]

كما تعتبر الجزائر شريكا مهما لروسيا في مجال الطاقة إذ تعتبر ثاني دولة في إنتاج الغاز كما اشرنا سابقا في إفريقيا بعد نيجيريا وفي الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية الجزائرية لموسكو في 18 و 19 كانت العلاقات الثنائية هي المحور الرئيسي للمحادثات وفي إطار مناقشة الرئيسين لنشاط مجلس الأعمال الروسي الجزائري دعا بوتين إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة، كما أشار الرئيس الجزائري أن وجود الشركات الروسية في الجزائر للاستثمار في مجال الطاقة قد حقق نتائج ايجابية خاصة في مجال التنقيب والإنتاج، داعيا إلى توسيع الشراكة إلى مجالات أخرى ورحب وزير الطاقة والصناعة الروسية بالتعاون بين شركة سوناطراك وشركة روس نفت الروسية التي ستجعل استكشاف حقول النفط في الجزائر الذي سيبدأ الإنتاج في عام 2011 وتستمر حتى العام 2020، كما أنه أثار اهتمام غاز– بروم لتعزيز التعاون في مجال الطاقة الكهربائية فالشركات الروسية تهتم بتطوير العلاقات مع الشركاء الجزائريين على أساس المنفعة المتبادلة في مجال استخراج النفط والغاز وكذا في إنشاء البنية التحتية للشبكة.

كشف المدير العام لشركة النفط الجزائرية توفيق حكار، انه سيتم الشروع في استغلال حقلي المحروقات بجنوب شرقي حاسي مسعود بالشراكة مع،" غاز بروم" الروسية في 2028، مشيرا الى أن حجم الاستثمار يقارب مليار دولار. [2]

[1]– كلاع شريفة ،**مرجع سبق ذكره**،ص120.

[2] –**الشروع في استغلال حقلي محروقات بالشراكة مع غاز بروم في 2028** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/29، على الرابط elbilade .net .national

أوضح حكار أن "سوناطراك" تعمل مع" غاز بروم" على تطوير الحقلين المكتشفين برقعة حقل" العسل"(حوالي 140 كلم جنوب شرقي حاسي مسعود)، عبر إرساء مناقصات من أجل الحفر وبناء المصانع لمعالجة الغاز الطبيعي، ومن المنتظر أن يكون أول إنتاج سنة 2028.

ولفت المسؤول إلى أن سوناطراك وغاز بروم عملتا على وضع خطة للتطوير وتمكنتا في شهر جوان 2022 من إنهائها وإرسالها إلى الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات من أجل اعتمادها،وتم ذلك في الشهر نفسه وفق صحيفة" الشعب" الجزائرية.[1]

وبالرغم من التعاون الوثيق بين روسيا والجزائر في المجال الطاقوي إلا أن اضطرابات السوق النفطية العالمية ومشاريع روسيا المتزايدة في مجال الغاز وارتفاع صادرات روسيا من الغاز نحو أوروبا، يثير مخاوف الجزائر حيث أصبحت تنظر إلى روسيا على أنها منافس في مجال الطاقة غير أن الجزائر تسعى إلى تجاوز ذلك التنافس مما يعزز العلاقة بين البلدين.

وكشف السيد حكار أن الخطة تعتمد على استثمار حوالي 950 مليون دولار على مرحلتين من أجل إنتاج حوالي 2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا، وأكثر من 1000 طن يوميا من المكثفات، وتقريبا أكثر اثنين من 220 طن من غاز البترول المسيل.

واعتبر المسؤول الجزائري أن هذا الإنتاج سيعزز الشراكة بين الطرفين وكذلك تعزيز الإنتاج الوطني من المحروقات، لان هناك طلب كبير اليوم على الغاز الطبيعي في السوق الدولية، وهذا يمكن من تثمين هذه الموارد المكتشفة بين الطرفين.

[1] **الشروع في استغلال حقلي محروقات بالشراكة مع غاز بروم في 2028** ، مرجع سبق ذكره

وأكد حكار أن" غاز بروم" شريك موثوق لسوناطراك، وأنهما يعملان سويا على تطوير بعض الاكتشافات والرقع الموجودة في الجزائر خاصة وأنه سيكون هناك طلب مهم على الغاز في السنوات المقبلة.

***التعاون النووي:**

تجلى التعاون في مجال الطاقة النووية عندما أشار الرئيس الجزائري الى وجود برنامج للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية، ان التعاون الروسي الجزائري في هذا المجال والذي بدأ منذ 2005 ما زال مستمرا.[1]

كما صرح رئيس منظمة الطاقة النووية الروسية أن شركة روساتوم توفد خبرائها إلى الجزائر في مهمة استطلاع فرص تطوير التعاون الجزائري الروسي في مجال الطاقة النووية، كما تم توقيع اتفاقية التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية عام 2014.

وحسب تصريح تيرينا و سيرغي أن الجزائر تسعى لتطوير قطاع الطاقة النووية وتولي إمكانية إنشاء محطة نوويه لإنتاج الكهرباء اهتماما خاصا[2]، وقعت وزاره الطاقة الجزائرية ومؤسسة روساتوم الحكومية الروسية للطاقة الذرية بسوتشي، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

[1]–كلاع شريفة،،**مرجع سبق ذكره** ، ص120.

[2]–**روسيا الجزائر :تطور التعاون النووي** ،نقلا عن موقع .https//Arabic sputnik.com

ووقع الوثيقة من الجانب الروسي المدير العام لشركة روسا توم الحكومية، أليكسي ليخاتشوف، ومن الجانب الجزائري وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب. [1]

و تنص خارطة الطريق على مواصلة العمل المشترك بين الطرفين حتى عام 2025 ضمن مجموعة واسعة من المجالات، مثل الطاقة النووية ومفاعلات الأبحاث والتعاون في مجال دورة الوقود النووي.

وحدد الطرفان المزيد من الخطوات لتطوير التعاون العلمي والتقني وتدريب الأفراد، وكذلك التعاون في المنصات الدولية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فضلا عن العديد من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك عقد مجموعات عمل وفعاليات مشتركة وجولات فنية.

وقالت وزارة الطاقة الجزائرية في بيان نشرته على صفحتها الرسمية على "فيسبوك" أن التوقيع على المذكرة تم على هامش النسخة 13 لمنتدى" أتوم إكسبو" الدولي(ATOMEXPO) الذي جرت فعالياته في مجمع" سيريوس" للمبتكرات بمدينة سوتشي جنوب روسيا. [2]

وأفادت الوزارة "بأن مذكرة التفاهم تتضمن خارطة الطريق لأنشطة التعاون المشتركة لسنتي 2024 و 2025، والتي تشمل استخدام التطبيقات النووية في مجال الصحة، والعلاج الإشعاعي، والمفاعلات المستخدمة في الأبحاث، والمستحضرات النووية الصيدلانية، وتكوين الإطارات العلمية والتقنية، بالإضافة إلى تطوير التقنيات والتطبيقات النووية لإغراض سلمية".

[1]–**الجزائر و روسيا – التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال استخدام السلمي للطاقة** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/17،وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط aps.dz.or

[2]– **المنتدى الدولي الثالث عشر للطاقة الذرية اتوم اكسبو،2024** ،محافظة الطاقة الذرية، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/6، على الرابط https/www.comena.dz.ar

ومن جانبه قال مدير عام" روسا توم" أليكسي ليخاتشوف، تعليقا على مراسم التوقيع التي جرت يوم الثلاثاء 26 مارس أن" علاقاتنا مع الجزائر تتطور بشكل ديناميكي، ففي ربيع العام الماضي قمنا بتعريف زملائنا الجزائريين على الحلول التي تقدمها شركتنا في قطاع الطاقة النووية، أما اليوم قمنا بالتوقيع على وثيقة تحدد هيكلية تحقيق المزيد من التعاون بين روسيا والجزائر في القطاع النووي في مجالات محددة".

وأضاف: " في هذا الصدد نرحب ترحيبا حارا برغبة الجزائر في تطوير الصناعة النووية، إذ أن التقنيات النووية لا تتيح فقط المساهمة في حل المسائل الاقتصادية ومشاكل الطاقة الاجتماعية الملحة، بل تتيح أيضا اتخاذ خطوة كبيرة في تطوير العلوم والإمكانات البشرية وضمان السيادة التكنولوجية للبلاد، وأنا على ثقة من أن شراكتنا طويلة الأمد واستخدام الحلول الفريدة التي تقدمها روساتوم ستكون بمثابة الأساس لضمان تطور الجزائر في القطاع النووي بشكل نوعي".[1]

وانطلقت في إقليم" سيريوس" الفيدرالي بسوتشي جنوب روسيا أنشطة المنتدى الدولي الثالث عشر" أتومإكسبو– 2024" واستمرت فعاليات الحدث المنعقد برعاية شركة روساتوم حتى 26 مارس 2024.

ويجمع المنتدى الدولي خبراء وممثلين لكبرى شركات الصناعة النووية في العالم، ويناقش الحدث آفاق الصناعة والفرص الاستثمارية والتحديات التي تواجهها، وشارك في المنتدى نحو 45500 ضيف يمثلون 75 بلدا.

[1]–المنتدى الدولي الثالث عشر للطاقة الذرية اتوم اكسبو ،**مرجع سبق ذكره**

و الجدير بالذكر أن تحقيق التعاون بين روسيا الاتحادية والجزائر يجري على أساس الاتفاقية الحكومية الدولية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الموقعة بتاريخ 3 سبتمبر 2014.

وفي هذا السياق قامت شركة روساتوم الحكومية في مارس 2023، جنبا الى جنب مع محافظة الطاقة الذرية الجزائرية بتنظيم لأول مرة ندوة مشتركة حول حلول الطاقة النووية لأصحاب المصالح والشركات الرئيسية في سوق الطاقة الجزائري، والتي بحثت بالتفصيل مجالات التعاون المحتمل بين الطرفين.

وفي سبتمبر 2023، وقعت روساتوم للرعاية الصحية المساهمة ومحافظة الطاقة الذرية الجزائرية، مذكرة تعاون في مجال الطب النووي.[1]

وتتمتع روسيا بتاريخ طويل من التعاون الناجح مع دول شمال إفريقيا في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث تم منذ الستينيات من القرن الماضي بناء أول مفاعلات أبحاث في المنطقة بقدرة تصل إلى 5 ميجاوات في عدد من البلدان باستخدام التقنيات الروسية.

كما تقدم روسيا الدعم في تدريب الخبراء ضمن الاختصاصات النووية من هذه البلدان، حيث تقوم روساتوم حاليا بتنفيذ أكبر مشروع لبناء محطة طاقة نووية في إفريقيا، وهي محطة الضبعة النووية في مصر، والتي تضم أربع مجمعات طاقة مع مفاعلات الجيل3 VVER-1200+ بقدرة إجمالية تبلغ 4800 ميجاوات.

[1]– **روسيا و الجزائر تعملان على تعزيز التعاون في التكنولوجيا النووية** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/29، على الرابط arabic .rt.com

المطلب الثاني:التبادل العسكري وصفقات التسليح:

يعد المحور العسكري أحد أهم المحاور الأساسية في العلاقات الجزائرية الروسية، ذلك أن روسيا هي المورد الأول والأساسي للسلاح في الجزائر وتركز روسيا كثيرا وتراهن على السوق الجزائرية في تسويق أسلحتها ونظرا للعائدات المالية التي تحصل عليها روسيا من خلال الصفقات التي تبرمها مع الجزائر.

كما تسعى الجزائر إلى زيادة حجم التسلح وتطوير قاعدتها العسكرية من خلال تحديث جيشها وإدخال التكنولوجيا الحديثة نظرا لما تتعرض له الجزائر من تهديدات إقليمية(الساحل وليبيا)، وتنامي الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة وعدم استقرار الأوضاع السياسية في البلدان المجاورة(تونس).

ويعكس المحور العسكري العلاقات الوطيدة بين المؤسستين العسكريتين ويؤثر في آفاق ومستقبل تلك العلاقة.

وعلى ضوء ذلك ارتأينا أن نسلط الضوء أولا على:

1. مسار التسلح في الجزائر من خلال المجهود العسكري الروسي:

أخذ التسلح في الجزائر ثلاث مراحل كبرى بدأت بعد الاستقلال، إذ اعتمدت الجزائر على المعسكر الاشتراكي للتسلح بشكل عام، فاقتصرت صفقات التسلح حينها على المجالين البري والجوي فقط بينما شهدت المرحلة الثانية اعتبارا من 1974، تحولا يصيب مخلفات أزمة الطاقة آنذاك،والمواقف التي اشتهرت بها الجزائر خلال عهد الرئيس الراحل هواري بومدين بمناهضة الامبريالية والسيطرة الغربية بالتزامن مع بروز خلاف وعداء مع المغرب، فركزت الجزائر على اقتناء السلاح من شركاء متعددين محسوبين على المعسكر الاشتراكي مع دخول فرنسا في

الخط إثر العودة التدريجية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، إذ كانت فرنسا تبيع السلاح للجزائر والمغرب كي تبقي التوازن سيدا للموقف في المنطقة، ولكي تبقي نفوذها بها.[1]

أما المرحلة الثالثة من مسار التسلح الجزائري، انطلقت عام 1984 ولا تزال مستمرة لغاية اليوم، تتميز بدخول الجزائر بقوة في المستويات البرية والبحرية والجوية، ما أدى إلى ارتفاع ميزانية التسلح بشكل مفرط بين 1980- 1985 قبل أن تتراجع عام 1986 بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول، ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع مع سنة 1992 مع نشوء الأزمة الأمنية في الجزائر، وبناء على ذلك ضاعفت الجزائر ميزانية الدفاع فبلغت عام 1999 حوالي1.8 مليار دولار، فعدا روسيا وبعض الدول الصديقة التي واصلت إمداد الجزائر بالسلاح سارت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الاتجاه المعاكس، بعدم تزويدها بالسلاح على خلفية اتهامها بانتهاكات حقوق الإنسان، ولكن أحداث 11 سبتمبر 2001 أحدثت تحولا مفصليا إذ اعتبر حينها الرئيس الأمريكي" جورج دبليو بوش" الجزائر كحليف أساسي في حربه على الإرهاب وصنفها ضمن قائمة البلدان الصديقة والشريكة التي تم تزويدها بأجهزة ومعدات عسكرية، كما استفادت الجزائر من انجاز برامج خاصة بالتدريب والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ضمن خطة دعم موسع في سياق دعم الجزائر لتحديث قوتها المسلحة، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية رصد مساعدات للجزائر بحدود2.8 مليون دولار خلال عام 2008.

كما أن الجزائر دخلت في مرحلة تطوير جيشها وجعله محترفا وفقا لمعطيات جيو ستراتيجية، عملت على التعاطي مع هذه المتغيرات بتنويع مصادر تموينها بسلاح أي تنويع الشركاء ومن نتائج ذلك ما يميز العتاد العسكري الجزائري حاليا بمختلف أنواعه إذ جرى جلبه من: فرنسا، الصين الولايات المتحدة، بريطانيا، جمهورية التشيك.... فضلا عن روسيا الحليف التقليدي.

[1]– كامل شيرازي،**التسلح في الجزائر خيار استراتيجي دائم**، اطلع عليه بتاريخ2024/06/02، على الرابطwww.elaph.com

كما استفادت الجزائر من الطفرة النفطية الحالية لتجديد ترسانتها العسكرية والمحافظة على مسافة من التفوق العسكري في المغرب العربي، فساهم ارتفاع احتياطي الصرف لوفرة إمكانية التسلح، بحيث موقع الجزائر أحد أكبر الشركاء في منطقة جنوب المتوسط ويمكن الإشارة أن هناك عاملان محددان لإعطاء الجزائر الأولوية في زيادة تسليح الجيش:

- **العامل الأول:** هو تزايد التهديد الذي تشكله هجمات القاعدة في المغرب.
- **العامل الثاني:** هو النفوذ العسكري القوي في الشؤون السياسية الجزائرية، فالجيش الجزائري خليفة مباشر لجيش التحرير الوطني، الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني خلال حرب الاستقلال، ومن الاستقلال هيمنة النخبة الثورية المؤلفة من أعضاء جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني على الشؤون السياسية.

2. العوامل المحددة للتعاون في مجال التسلح الجزائري الروسي:

تمثل التعاون العسكري بين البلدين في تكوين الإطارات العسكرية الجزائرية من طرف نظرائهم الروس في شتى الميادين العسكرية الفنية منها والقتالية الى جانب بيع الأسلحة والعتاد الحربي الروسي الى الجزائر، بحيث تعد روسيا شريكا تاريخيا للجزائر في تزويدها بالسلاح منذ فجر الاستقلال مرورا بالحكومات المتعاقبة، وقد شكلت عمليات نزع الألغام في الأراضي الجزائرية بعد الاستقلال أولى بوادر التعاون في المجال العسكري بين البلدين سنة 1963. [1]

الخبرة الروسية في مجال السلاح لدى القوات المسلحة الجزائرية

شكل الاتحاد السوفيتي ثم وريثة روسيا المزود الرئيسي للأسلحة للجزائر منذ الاستقلال، ففي عهد الإتحاد السوفيتي تلقت الجزائر أسلحة سوفيتية قيمتها المالية 11 مليار دولار، ولهذا تمثل الأسلحة السوفيتية أكثر من 85% من مجموع أسلحة الجيش الجزائري وبقيت الجزائر إحدى

[1]– كلاع شريفة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 121

الدول الإفريقية الأكثر حصولا على الأسلحة الروسية رغم تفكك الاتحاد السوفيتي وانسحاب روسيا الاستراتيجي حيث صرح المركز الروسي لتحليل الاستراتيجيات والتقنيات أن الجزائر تعد من العشر دول أكثر استيرادا للأسلحة الروسية في العالم، غير أنه كان للجزائر ديون باهظة لدى روسيا تراكمت نتيجة شراء الأسلحة في فترة السبعينيات والثمانينيات، وظلت القيمة الحقيقية لتلك الديون سرية ولكنها قدرت بـ4.7 مليار دولار وقد تم تخفيضها بنسبة 40% نتيجة نظام التعويض، وبذلك إن ترسانة الجيش الجزائري تتكون بنسبة تفوق 90% من أسلحة روسية بحكم العلاقات التاريخية بين البلدين والتي تكرس أثناء فترة الحرب الباردة، كما شهد التعاون الاستراتيجي العسكري الجزائري الروسي انتعاشا كبيرا منذ عام 2006، بمناسبة زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجزائر وتم الاتفاق على معالجة الديون الجزائرية المقدرة7.4 مليار دولار مقابل اقتناء معدات من قبل الجيش الجزائري[1] ، وقد حرص الطرفان على تفعيل وتكثيف التعاون العسكري والتقني على المدى الطويل حسب نص بيان الشراكة الاستراتيجي الموقع عام 2001، وذلك في إطار اللجنة الجزائرية الروسية فيما بين الحكومتين للتعاون العسكري والتقنية مع العمل على تطوير التعاون بين القوات المسلحة، وبناء على ذلك خلال الدورة العاشرة للجنة المشتركة الحكومية التي عقدت في أوت 2010، قد أظهر الشريك الروسي استعدادا كبيرا لتوفير حل للمشاكل التي تعترض تقنية التعاون العسكرية.[2]

كما تجسد التعاون في مجال الأمن من خلال توفير وزارة الداخلية التابعة للاتحاد الروسي لتدريب موظفي الأمن في البلدان الإفريقية، وقد كان من بينهم عدة مرشحون جزائريون في إطار المديرية العامة للأمن الوطني الذين شاركوا في دورة سبتمبر من عام 2009 وقد تكرر نفس التكوين خلال عام 2010.

1- Petrov, A, **Cultural Exchange and Diplomatic Discourses: The Evolution of Algerian-Russian Relations**. Mediterranean Review, 2011,p 50.

2- يحي زبير ، **العلاقات الجزائرية الروسية تعاون عسكري و استراتيجي ،مرجع سبق ذكره.**

3. صفقات التسلح والتكوين الجزائري الروسي:

قبل زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجزائر في مارس 2006، كانت حكومة الدولتين قد تقدمتا في مفاوضات على صفقة شملت شراء 300 دبابة من طراز 90 أم بي تي اس، وقد استلمت الجزائر خلال شهر سبتمبر 2006 الدفعة الأولى من الدبابات التي تصدرها شركة" روزو بورن إكسبور" الحكومية، وعددها 45 دبابة، كما تم التوقيع على صفقة بلغت قيمتها مليار دولار، تشمل 300 دبابة من نفس الطراز تسلمتها الجزائر سنة 2011 وقد جرب الجيش الجزائري هذه الدبابة قبل التوقيع على الصفقة، والتي تشمل أيضا تدريب العسكريين الجزائريين على قيادتها، كما قامت روسيا بتزويد الجزائر ب 28 مطاردة من نوع سوخوي 30 MK من تصميم شركة" ابركوت" و40 مطارده من نوع ميغ 29 و 16 مطاردة خاصة من نوع ياك 130، وشملت الصفقة التي تم التوقيع عليها أثناء زيارة بوتين للجزائر والتي بلغت قيمتها 57 مليار دولار، ثمانية صواريخ أرض جو من طراز تونغوكي وتجديد 250 دبابة جزائرية من طراز T26، عدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز ميتيسوكورنت و 300 دبابة من طراز T90بالإضافة للقيام بأعمال الصيانة للسفن الحربية الجزائرية الروسية.[1]

غير أن العلاقات التسليحية الجزائرية الروسية عانت من مشكلات عديدة، مثل الخلاف بشأن الديون العسكرية المستحقة لروسيا على الجزائر والتي كانت بين الجزائر والاتحاد السوفيتي سابقا، حيث كان الروس يقدرونها بأكثر من 4 مليارات دولار، بينما قدرها الجزائريون ب 200 مليون دولار فقط وفقا لقيمة الروبل في فترة تراكم الديون المترتبة عن الصفقات الروسية ثم طالبت الجزائر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، أي تطبيق نفس الصيغة التي تطبقها

[1]– بوكبشة محمد ،**نحو دعم الترسانة العسكرية** ،مجلة الجيش ،عدد631،فيفري 2016،مؤسسة المنشورات العسكرية، الجيش الشعبي الوطني ،ص 40-43 .

روسيا مع سوريا، والقائمة على إسقاط الجزء الأكبر من الديون على الجزائر، مقابل توقيع الجزائر عقودا لشراء معدات وأسلحة روسية بضعف القيمة المستحقة.[1]

وعلى الرغم من أن هذه التطورات ترافقت مع خطط التحديث العسكري من جانب الحكومة الجزائرية، إلا ان الجانبين الروسي والجزائري ظلا مختلفين لفترة طويلة بشان إلغاء الجزء الاكبر من الديون العسكرية الروسية مقابل إبرام صفقات تسلح جديدة، ما تسبب في توتر العلاقة بين الجانبين انعكست خلال زيارة قام بها الرئيس فلاديمير بوتين إلى الجزائر في ابريل 2006.

إلا أن الطرفان نجحا لاحقا في الاتفاق من حيث إبرام صفقة قيمتها5.7 مليار دولار مع روسيا تتضمن شراء طائرات مقاتلة للدفاع الجوي وأسلحة أخرى ثم بدأت الجزائر بالفعل في مطلع عام 2007 في تسلم أعداد من هذه الأسلحة، وتمثلت في عمليات تسليم أربع طائرات المقاتلة من طراز سو30SU– واستمرار تسليم دبابات ني90 والعربات المدرعة BMP 2 و6 طائرات ميغ 29، كما أبرم الجانبان اتفاقا جديدا في منتصف 2007 يشمل حصول الجزائر على 16 طائرة تدريبية مقاتلة من طراز إياك 130، وبهذا استمرت الجزائر مثل ما كانت عليه منذ السنوات الأولى للاستقلال الحليف الأول لروسيا في المغرب العربي، فكانت زيارة بوتين مناسبة لمقايضة الديون الجزائرية تجاه موسكو والمقدرة 4.5 مليار دولار وبالتالي أصبحت الجزائر أكبر مستورد للأسلحة الروسية سنة 2008، حيث قفزت من المركز الرابع والعشرون في قائمة المستوردين العالميين في الفترة 2003– 2007 إلى المركز الثالث عشر في الفترة 2004– 2008 ولكن الجزائر اتخذت سنة2008 خطوة غير عادية عندما أنهت عقدا بقيمة1.3 مليار دولار لشراء 34 مقاتلة من طراز ميغMT29 –MIG 29وإعادة 15 طائرة كانت قد تسلمتها بدعوى إنها لا ترقى إلى المعايير التي تم الاتفاق عليها في العقد،

[1] يحي زبير ، **العلاقات الجزائرية–الروسية تعاون عسكري و استراتيجي،مرجع سبق ذكره .**

كما أنها لا تتطابق مع المواصفات المطلوبة للجيش الجزائري، وهي لا تتطابق مع بنود دفتر الشروط وتواجه مشكلات. [1]

امتدت أزمة الطائرات بين روسيا والجزائر إلى مقاتلات أخرى روسية وهي" سوخوي 30" حيث علقت الجزائر تسديد المدفوعات المتفق عليها مع موسكو لشراء هذه الطائرات الحربية، فتطورت الأزمة الجزائرية الروسية بسبب إفشاء وسائل الإعلام الروسية معلومات سرية تتعلق بعقود شراء الجزائر المعدات العسكرية من الشركات الروسية، رغم وجود اتفاق بين الطرفين حول حماية المعلومات السرية، " اتفاقية ضمان سلامة المعلومات العسكرية 2002" [2] واستشهدت الجزائر في تلك العقود والالتزامات الدولية المدرجة في الالتزامات الدولية وسجلت الأمم المتحدة المتعلقة بعقود الأسلحة التقليدية ذات الاستخدام المزدوج.

إلا أن انفراج الأزمة كان بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية سنة 2008 لموسكو لتسوية الأزمة، غير أن هذه المشكلة ذات الطابع العسكري تعاون الروسي الجزائري في مجال الغاز حيث صرح رئيس شركة النفط والغاز الجزائرية" سوناطراك" بأن شركة" غاز بروم" لن تشارك في مشروع مد خط أنابيب جديد لنقل الغاز في الجزائر لأن مدة مذكرة التعاون مع هذه الشركة انتهت،غير أن مصدر في هيئة التعاون العسكري الروسي مع الدول الأخرى يرى أن الجزائر عبرت عن رجائها بأن تستعيد روسيا هذه الطائرات لكي تظهر لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أنها غير تابعة للتعاون مع روسيا في المجال العسكري، مرجحا أن يكون اختيار طائرات"ميع" جاء بالصدفة وأعلن فيكتور لينشايف رئيس وفد شركة ابركوت الروسية لصناعة الطائرات إلى معرض ليما 2009 الدولي عن استمرار العمل بنجاح في صنع طائرات ياك 130 المطلوبة للجزائر والبالغ عددها 16 طائرة، حيث أن شركة ابركوت بدأت بتسليمها

[1] يحي زبير ، **العلاقات الجزائرية–الروسية تعاون عسكري و استراتيجي،مرجع سبق ذكره.**

[2] عصام بن الشيخ، **مرجع سبق ذكره** ،ص169.

للجزائر في النصف الثاني من عام 2010 وقد خصصت الجزائر طائرة" اياك 130" لأغراض تدريب الطيارين العسكريين والقتال، كما ذكر ميخائيل ديميتريف، رئيس هيئة التعاون العسكري الفني في روسيا، انه يتوقع ان تتجاوز قيمه الصادرات الروسية من العتاد العسكري خلال سنة 2011 ما يزيد عن 11 مليار دولار، حيث ذكرت مصادر روسية أن الجزائر وقعت صفقة لشراء سفن حربية مع روسيا من نوع" تيجر" كما ذكر مصدر من مؤسسة" روس أوبرون إكسبورت" التي تدير غالبية الصادرات الروسية من الأسلحة أن الجزائر قد تعاقدت لشراء ثلاثة سفن حربية من"20382" أو" تيجر" بقيمة إجمالية قدرها الخبير كونستانتي نماكبينكو بنحو 700 مليون دولار وأشار أن موسكو لم تصدر أي سفينة من هذا النوع إلى الخارج حتى الآن اما الرئيس الروسي ميدفيديف عند زيارته للجزائر في أكتوبر 2009 أشار أن التعاون في المجال العسكري التقني كان دائما يعتمد على الثقة المتبادلة، وأن العامل العسكري هو مجال يربط الطرفين وهو مستمر على مدى عقود عديدة ويبلغ حجمه مستوى رفيع.[1]

بلغت المشتريات العسكرية الجزائرية في سنة 2013 قيمة 1.9 مليار دولار وفي 2015 500 ألف مليار دولار.[2]

في 2016 تسلمت الجزائر 67 دبابة قتالية" تي 90 أس أي" في إطار الاتفاقية المبرمة سنة 2014 التي تم الاتفاق فيها على إنشاء 200 دبابة، اهتمت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا باقتناء نوع جديد من"T14"وطائرات عمودية هجومية من نوع"MI28NI"ومروحيات للنقل التكتيكي الثقيل صنف MI26T2 نهاية 2017 وفي عام 2018 ازدادت قيمة الصادرات الروسية من السلاح رغم الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط وتم تزويد الجزائر بصواريخ" S300"كمنظومة دفاعية متطورة مضادة للصواريخ.

[1] بن الشيخ عصام، **مرجع سبق ذكره** ،ص170.

[2] كلاع شريفة ،**مرجع سبق ذكره**،ص388.

ويرجع هذا الارتفاع القياسي في الإنفاق على الجانب العسكري في الجزائر إلى ثلاث أسباب حسب المحلل السياسي توفيق بوقاعة[1]، تصريح لموقع الحرة:

1) سعى الجيش الجزائري إلى تحديث منظوماته الدفاعية تماشيا مع التطور التكنولوجي الحاصل.
2) عدم التزام المنتجين بصفقات التسلح بسبب تزايد الحروب والركود في الصناعات نتيجة جائحة كورونا.
3) عدم استقرار المنطقة المجاورة للجزائر وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية.

4. صفقات التسليح في ظل الظروف الراهنة:

في عام 2022 وقعت الجزائر صفقات أسلحه مع روسيا قيمتها أكثر من 7 مليار دولار من بينها بيع الجزائر طائرات مقاتلة متطورة من طراز سوخوي" SU 57"التي لم تبيعها روسيا لأي دولة أخرى.[2]

إن الجزائر ستوقع عقدا ضخما مع روسيا بتوريد أسلحه بقيمة تتراوح ما بين 12 و 17 مليار دولار وذكرت صحيفة، "Africa Lnrelligence" أن مفاوضات تجري الآن حول إبرام اتفاقية إطاريه بشأن الإمدادات العسكرية الروسية للجزائر لسنوات العشر القادمة من 2023 إلى 2033، والتي ستأتي في إطار الزيارة الرسمية للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى موسكو في ديسمبر(كانون الأول)، وتهتم القيادة العسكرية الجزائرية بشكل خاص بالحصول على غواصات متطورة وطائرات" سو 57" و"سو 30"، إضافة الى أنظمة الدفاع الجوي الجديدة مثل" إس 400"و " فايكنج"و"انتي 400"، كما تجري المناقشات في وقت يمكن أن تزيد فيه الميزانية

[1] **الاتفاق العسكري للجزائر ماذا وراء الزيادة القياسية**.على الرابط https//www.alhura.com>algeria اطلع عليه بتاريخ 2024/04/13

[2] Mathieu R. (2023). **Analysis of Algerian Arms Purchases from Russia in 2023**. Quarterly Defense Studies, 14(2), 176-191.

العسكرية الجزائرية، وفقا لمشروع قانون المالية لعام 2023 بنسبة 130%، لتبلغ22.6 مليار دولار، وهو ما سيجعلها الميزانية العسكرية الأكبر في إفريقيا.

كما أجرت الجزائر و روسيا العديد من المناورات العسكرية المشتركة ، أولها كانت في2021 باوسيتيا الشمالية تدرب فيها 80 جندي جزائر يشكل فيها تبادل الخبرات في محال مكافحة الإرهاب المحور الأساسي.

في سبتمبر 2022 شاركت الجزائر في مناورة القيادة الإستراتيجية الاكانفوستوك 2022 تمثلت في محاكاة هجوم بحري واسع والرد على محاولة غزو من أسطول بحري آخر في إطار تحالف.

بالإضافة إلى مناورة درع الصحراء التي أجريت من 6 إلى 28 نوفمبر 2022 بالرغم من نفي الجزائر لها[1]

من المرجح أن يستمر التعاون العسكري بين الجزائر و روسيا نظرا للعلاقات التاريخية ونظرا لمصالح روسيا في المنطقة وحاجة الجزائر لتامين حدودها و فرض موقعها الإقليمي.

[1] –**العلاقات الجزائرية الروسية:تعاون عسكري واستراتيجي** . اطلع عليه بتاريخ 2024/06/06، على الرابط https/mecouncil.org

الفصل الثالث:

تداعيات التحولات الدولية الراهنة على علاقة البلدين

شهد النظام الدولي مجموعة من التحولات والتغيرات الناجمة عن التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية التي مست العديد من جوانب النظام الدولي منها الجيو سياسية حيث تأثرت اغلب الدول من التحول الذي حصل نتيجة الصراعات الجغرافية و أصبح من الضروري تامين إقليم الدولة ومواردها كما أصبح الاقتصاد يلعب دورا هاما في ظل الصعود المذهل للتكتلات الاقتصادية خاصة الصين كما لا يزال الجانب العسكري أهم محور في النظام الدولي إذ لم يعد النظام الليبرالي الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الاقتصادي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر من اجل تكريس تواجدها دوليا أضافه إلى التطور التكنولوجي المعلومات الهائل الذي غير موازين النظام الدولي عن طريق توظيف التكنولوجيا في القوه العسكرية.

إنّ من ابرز التحولات الدّولية الراهنة ظهور قوى اقتصاديه صاعده مثل الصين بالإضافة إلى محاوله العديد من الدول لا عادة المتوقع عالميا منها روسيا التي تسعى جاهده إلى استعاده دورها الإقليمي والدولي في ظل التنافس الدولي الكبير وفي محاوله منها لتحقيق أهدافها ومصالح الاستراتيجيات والاقتصادية بالإضافة إلى التحولات الكبيرة التي شهدتها منطقة إفريقيا والشرق الأوسط كأن من ابرز التحولات السياسية خاصة بعدما يعرف بالثورات العربية مما اثر شكل مباشر على ميزان القوى العالمي خاصة في منطقه الشرق الأوسط وإفريقيا.

المبحث الأول:موقف البلدين تجاه القضايا الداخلية للبلدين:

نتناول في مبحثنا هذا الموقف الروسي والجزائري تجاه القضايا الداخلية للبلدين، حيث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين تطرقنا في المطلب الأول الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الجزائرسنة2019 ، أما المطلب الثاني خصصناه إلى دور كل من الجزائر وروسيا في ضل الغزو الأوكراني.

المطلب الأول: الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الجزائر وتداعيات أزمة كورونا :

انطلاقا من تطور العلاقات الجزائرية الرّوسية عبر التاريخ واستمرار الدعم الروسي للجزائر في مختلف مجالات وعبر جميع المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية خاصة المراحل العصيبة التي مرت بها الجزائر سواء في السنوات العشرية السوداء وموجات الإرهاب التي ضربت استقرار البلاد مرت الجزائر لمرحله عرفت أنها منعرج خطير في مسار بناء الدولة الجزائرية وهي الأحداث المعروفة بالحراك الشعبي في الجزائر الذي انطلق في 22 فيفري 2019 انطلق هذه الأحداث إعلان الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة[1] غير أن الدوافع الأساسية لخروج الشعب آنذاك في تظاهرات سلميه كانت متنوعة منها

دوافع سياسية تمثلت أساسا في الاستبداد السياسي وشعار الزعيم الملهم الذي عاشه الشعب الجزائري منذ 1962 بالإضافة إلى سياسة التضييق على الحريات من خلال الاعتقالات والمضايقات التي كأن يتعرض لها كل من هو معارض للسلطة الحاكمة.

كما أن الجزائر في تلك الفترة عانت من أزمة اقتصاديه ناتجة عن انخفاض أسعار النفط حيث تراجعت أسعار النفط من 71.05 دولار للبرميل في 2018 إلى 64. 34 دولار

[1]– بوعرفة عبد القادر ،**الحراك الشعبي في الجزائر ،الدوافع و العوائق**،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران ،2019 بدون صفحة

بالبرميل في 2019 بنسبه انخفاض قدرات ب 9.4 %[1]مما دعا السلطات الجزائرية آنذاك إلى اتخاذ إجراءات عاجله منها ترشيد النفقات

بالإضافة إلى الانتقال المتسارع والغير مدروس في تطبيق سين النظام الرأسمالي الذي زاد في اتساع الهوة الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري بين فئة قليله تعيش في الرخاء والثراء واغلبيه تعاني من الفقر وبالرغم من عدم انجراف الشعب الجزائري مع تلك الموجه نظرا لما عاناه الشعب الجزائري خلال فتره التسعينات حيث اتسم الحراك الشعبي بالعديد من المزايا من أهمها:

– نبذ العنف بكل أشكاله و الإصرار على سلميه التظاهرات مما عكس حضارية الحراك الشعبي الجزائري

– كان أهم مبدأ كرسه الحراك الشعبي رفض التدخل الخارجي من أي دوله أو وجهه كانت حيث كان الشعب ضد تدويل الحراك في محاوله لصد كل محاولات التدخل الأجنبي خاصة من فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية.

بالرغم أن موقفها في بداية الحراك تميز بالحذر والمتحفظ والترقب لما ستؤول إليه الأوضاع وفي خضم ذلك برز الدور الروسي الحليف الاستراتيجي للجزائر وعلى الرغم أن الجزائر تقع ضمن المستوى الثاني في أولويات السياسية الخارجية الإقليمية [2] حسب وثيقتي مفهوم السياسة الخارجية الرّوسية في المدة 2013 و2016 فانه لا يمكن إنكار الدعم والمساندة الرّوسية للجزائر حيث[3] كان الموقف الروسي من الحراك براغماتيا على المدى القريب سعت روسيا من خلاله إلى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع جميع الأطراف مع تجنب اتخاذ موقف من شانه أن يعوض مصالحها للخطر واتسم الموقف الروسي بشكل عام بالحذر والحياد مع

[1]–ع خرباشي و بلحميتي م ،**استقرار الجزائر و تنمية العلاقات الروسية –الإفريقية** ،الدراسات العربية الاوراسية ،فبراير 2021 ص 92.

[2]عربي بومدين،**العامل الخارجي و الحراك الشعبي في الجزائر**،مجلة سياسات عربية ،2022، ص85

تجنب التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للجزائر [1] مع الإشارة الداعمة للاستقرار والسيادة الوطنية حسب تصريح الناطقة باسم الخارجي الرّوسية في 12 مارس 2019 "إن الأحداث التي تمر بها الجزائر هي شأن داخلي لدوله صديقه معبره عن أملها في أن تحل أزمة الجزائر بطريقه سلميه تخدم مصالح الشعب الجزائري

بالإضافة إلى تصريح وزير الخارجية الروسي لافروف بقوله "إن مقارنه ما يجري في الجزائر بأحداث الربيع العربي هي محاوله لزعزعة الوضع بالتدخل الأجنبي وأن الشعب الجزائري هو من يسوي قضاياه ويحل مشاكله بالدستور وباحترام القانون الدولي وأن روسيا من جانبها ترفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية.[2]

كما صرح لافروف قائلا "نتابع تطورات الأحداث في الجزائر باهتمام ونشهد محاولات لزعزعه الوضع هناك" مشيرا إلى الاجتماع الذي جرى في 2019 بين شقيق الرئيس بوتفليقه وبعض الوجوه السياسية من قيادات، ونشهد محاولات لزعزعه الوضع هناك"

مشيرا إلى الاجتماع الذي جرى في 2019 بين شقيق الرئيس بوتفليقه وبعض الوجوه السياسية من قيادات من المخابرات الفرنسية لطرح خارطة الطريق لمرحله انتقاليه تحت قياده الرئيس السابق الأمين زروال الذي رفض المقترح والذي عارضته روسيا بشده

كانت أول زيارة لوزير الخارجية رمطان لعمامره بداية الحراك الشعبي في 19 مارس 2019 إلى روسيا والصين وايطاليا والتي تعرضت الانتقادات شعبيه شديدة واعتبرت أنها طلب للدعم في حال انهيار النظام وهو ما أثار غضبا شديدا واعتبرت أنها محاولة من السلطة الحاكمة آنذاك لضمان شركائها الدوليين[3].

[1]- عربي بومدين ،مرجع سابق ،ص 85

[2]– روابحي عمر،**مواقف القوى العالمية الكبرى من الحراك الشعبي في الجزائر**،مركز اورسام لدراسات الشرق الاوسط،2022، ص 146

[3]–هاجر العيادي ، **موقف روسيا من الحراك الشعبي في الجزائر**، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/15، على الرابط https/ardara radio.us

وانعقد خلالها مؤتمر صحفي من وزيري خارجية البلدين أعلن فيه لعمامره أن موسكو تدعم خطط السلطات الجزائرية للاستقرار على أساس الحوار واحترام الدستور[1] والذي اعتبر انه ترسيخ للعلاقات الجزائرية الرّوسية

كما أعلن الرئيس الروسي فلادمير بوتين ضرورة حماية حلفاء موسكو من أي هجوم يتعرضون لهم ملمحا في ذلك إلى الجزائر وفي مقال نشر في صحيفة القدس العربي أن خطاب الرئيس الروسي أمام الجمعية الفيدرالية قد أشار إلى استعداد بلاده الرد بالنووي على أي هجوم يتعرض له حلفاء روسيا يعتبر تحديا حقيقيا وأن حلفاء روسيا خط احمر وأن الدفاع عن حلفاء روسيا هو من اجل الحفاظ على موقع استراتيجي لها في البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى العديد من التحركات السرية دبلوماسية حتى اللقاء الذي جمع آنذاك الرئيس المؤقت للجزائر عبد القادر بن صالح مع الرئيس الروسي في أكتوبر 2019 في محاولة منه لإعطاء صورة رسمية وواضحة عن الأحداث في الجزائر

بتاريخ 1 سبتمبر 2019، طرح السفير الروسي لدى الجزائر على مواقف موسكو الثابتة في الجزائر، والرافض لأي تدخل أجنبي، وأن الشّعب الجزائري عرف كيف يسيّر أموره بطريقة سلمية منذ انطلاق، وكشفت صحيفة الفرنسية أن المخابرات الفرنسية تلقت تحذيرًا صريحاً من روسيا بعدم التدخل في شؤون الجزائر، مما يبرز رفض روسيا القاطع كل أشكال التدخل الفرنسي في الجزائر[2] ليتضح أيضا موقف روسيا من خلال تغطية وسائل الإعلام الروسي تطور الأحداث، حيث يلاحظ فيه تجاهل نوعاً ما للتغطية الصحفية للأحداث، واكتفى بالتركيز على المخاطر التي تصحب هذه الأحداث على مصالح العلاقات الروسية الجزائرية .[3]

[1]– ع خرباشي و بلحميتي م ،**مرجع سبق ذكره** ،ص94

[2]–هاجر العيادي ، **مرجع سبق ذكره**

[3]– ع خرباشي و بلحميتي م ،**مرجع سبق ذكره** ،ص94

نشرت صحيفة VZ الكريملن مقالا تحت عنوان الشراكة المهمة لروسيا مع الجزائر تنتظر الاختبار والتي تشير إلى أن التعاون بين الدولتين لا يقتصر على مجال النفط والغاز، بل يتعدى ذلك.

ويرى موقف الهولديغ الإعلامي الكبير، أنه لا بد من إعادة النظر في علاقات الجزائر–الروسية السياسية والتجارية لصالح العلاقات مع أوربا[1]

ويمكن تلخيص موقف روسيا من الحراك الشعبي من خلال النقاط التالية:

1- التأكيد على أهمية احترام السيادة الوطنية للجزائر، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حيث أعلنت روسيا مرارًا احترامها لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره دون التدخل خارجي.

2-الدعوة إلى الحوار السّلمي وحل الأزمة من خلال الوسائل الديمقراطية، وحثت روسيا جميع الأطراف على الحوار السلمي، وبناء إجماع وطني لإيجاد حلول مستعجلة.

3-التعبير عن قلق روسيا من احتمال زعزعة الاستقرار في الجزائر، ممّا يؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي، وبالتالي التأثير على المصالح الروسية.[2]

4- التأكيد على أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أكّدت روسيا دائماً على استمرار التعاون في مختلف المجالات.

كما استفادت الجزائر من الدعم الروسي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا من خلال تقديم المعدات الطبية المجانية في 2022 متمثلة أساسا في اللقاحات مما يعكس توافق البلدين في الحالات العادية و في خضم الأزمات ويجعل الجزائر حليفا استراتيجيا مهما

[1] - هاجر العيادي ، **مرجع سبق ذكره**

[2] – **نفس المرجع السابق**

المطلب الثاني: الجزائر وروسيا في ضل الحرب الروسية – الأوكرانية:

تعود جذور الحرب الرّوسية على أوكرانيا إلى سنة 2014 ، وسيطرت على شبه جزيرة القرم وعزلت الرئيس الأوكراني فيكتوريا نكوفيتش بعد استفتاء.

ثم قامت روسيا بغزو أوكرانيا في 24 فيفري 2022 حيث أعلن الرئيس الرّوسي فلاديمير بوتين عن عملية عسكرية بهدف تجريد أوكرانيا من السلاح،واجتثاث النّازية منها وكرد على انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، الذي يهدد الأمن القومي لروسيا[1].

وقد تباينت ردود الفعل الدّولية تجاه غزو روسيا لأوكرانيا، فسارعت الدول الكبرى إلى فرض عقوبات على روسيا منها:

عقوبات سياسية تمثلت في وضع جميع أعضاء مجلس الدومى الروسي في القائمة السوداء بالإضافة إلى حضر سفير أعضاء مجلس الأمن القومي الروسي،

بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية وتمثل في فرض العقوبات على05 بنوك روسيا، وأعلنت ألمانيا عن ايقاف عملية التصديق لخط الأنابيب نورد ستريم، وعقوبات على الديون السيادية في روسيا[2]

إضافة إلى الإدانات المتتالية لغزو روسيا أوكرانيا من طرف كبرى الدول بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا،ألمانيا،

فيما أيدت بعض الدّول غزو روسيا لأوكرانيا منها: إيران، سوريا، كوريا الشمالية، وبعض من دول الأخرى منها الجزائر[1] حيث بدا موقف الجزائر من غزو أوكرانيا في البداية ينتابه قليل

[1]– **الغزو الروسي لاكرانيا ،ويكبيديا** ،اطلع عليه بتاريخ 2024/05/20، على الرابط https/ar.m.wikipedia.org

[2]-هاني منال ،**الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي –الواقع و الدروس المستفادة** ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد25،عدد2022،2 ص 45

من الحيرة غير أن العلاقات الجزائرية الروسية لن تتأثر إلى حد بعيد بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. وتظهر جليا من خلال زيارة وزير الخارجية الروسي في 10 ماي 2022 التي اخطر فيها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بدوافع العملية العسكرية ضد أوكرانيا ، حيث شكر الموقف الجزائري في التعامل مع الملف الأوكراني، والذي تمثل في عدم التحيّز والموضوعية.

وعلى الرغم من التقارب الكبير بين روسيا والجزائر، تحاول هذه الأخيرة تحقيق توازن في علاقاتها مع روسيا.

– منذ بدء الغزو الرّوسي لأوكرانيا امتنعت الجزائر عن التصويت على عدد من القرارات الأممية منها:

1–قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم :ES –11/2 01 الذي اعتمد في 2 مارس 2022 ، والذي يدين الغزو لأوكرانيا ويطالب انسحاب الكامل للقوات الرّوسية.

2–قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم :A/RES/ES–11/ 03 ، والذي اعتمد في: 07 ابريل 2022 ،والذي يعلق عضوية روسيا في المجلس حقوق الإنسان وامتنعت أيضا تونس من التصويت تحت ضغط جزائري[2].

3– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم:A/RES/ES–11/ 10 واعتمد في 26 ماي 2022 ينشئ بعثة تحقيق مستقلة للتحقيق في جميع الادعاءات بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبت في سياق الصراع في أوكرانيا.

وترجع أهم اسباب عدم تصويت الجزائر إلى ما يلي:[3]

---

[1] – **الغزو الروسي لأوكرانيا ،ويكبيديا،مرجع سبق ذكره**

[2] - بن الشيخ عصام،**السياسة الروسية تجاه إفريقيا –العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجا** 1992–2022،مجلة العلوم القانونية و السياسية، افريل 2023 ،ص171.

[3] **نفس المرجع السابق ،ص 175**

1-الموقف التقليدي واعتماد مبدأ عدم الانحياز في النزاعات الدّولية.

2-العلاقات التاريخية مع روسيا.

3- الرغبة في الحفاظ على التوازن والحفاظ على علاقات جيدة مع جميع أطراف الصراع.

غير أن الجزائر صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 442 76 الذي اعتمد فيه 23 يونيو2022 طالب بوقف جميع الأعمال العدائية في أوكرانيا والانسحاب الفوري للقوات الرّوسية.

وعموما تميز موقف الجزائر بالحذر حيث تسعى الجزائر إلى تجنب الانحياز لأي طرف من الأطراف ودعم الحل الدبلوماسي للصراع.

موقف الجزائر من الغزو الأوكراني تبعه مجموعة من الانتقادات حيث تقدمت اسبانيا في شكوى رسميه ضد الجزائر على مستوى الاتحاد الأوروبي[1].

بالإضافة إلى ضغوطات التي مارستها منظمات حلف شمال الأطلسي على الجزائر حيث قام وفد قيادي من حلف شمال الأطلس بزيارة إلى الجزائر بعد غزو روسيا لأوكرانيا وصرح رئيس أركان الجيش الجزائري السيد شنقريحه أن الجزائر تتبنى سياسة الحياد وأن الجزائر تواصل التعاون مع حلفائها وشركائها في إطار مصالحها الوطنية ومبادئها الراسخة[2].

كما أكّد السيد شنقريحة أن الجزائر سيده وحرة في قراراتها الساسية مع حلفائها ويفسر محللون أن تأثير شنقريحه على حياد الجزائر نلمسه من خلاله أن حلف الناتو الذي يمارس ضغوطا على الجزائر في تحديد موقفها الرسمي من تحديد روسيا في أوكرانيا،

كما مارست العديد من الدول الغربية ضغوطا على الجزائر لتحديد موقفها في علاقتها مع روسيا والتوسع في التعاون العسكري وتحديد موقف واضح من التدخل الروسي في أوكرانيا.

1- **زيارة وفد الناتو ترفع وتيرة الضغط على النظام الجزائري** ،صحيفة العرب، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/13، على الرابط https/alarab.co.uk

2- **نفس المرجع السابق**

ووصفت منظمة حلف شمال الأطلس ناتو الجزائر بأنها خطر امني على أوروبا باستخدامها لإمدادات الغاز كسلاح جيوسياسي وفق وثيقة سريه نشرتها النسخة الألمانية من الموقع الإخباري برينست س سيدار أن التهديد يأتي من شحنات الغاز الجزائري لدول جنوب أوروبا[1].

انطلاقا من هذا الممكن أن نستخلص أن الحرب على أوكرانيا قد أثرت على البلدين في العديد من المجالات أهمها ملف تسلح وتعاون العسكري حيث تعتمد الجزائر على نسبه 79% من السلاح الروسي وهي بذلك تعد ثالث دوله مستورده للسلاح بعد الصين والهند حيث انه ليس من السهل إيجاد بدائل سريعة للسلاح الروسي خاصة في ظل التهديدات الأمنية عبر كامل الحدود البرية[2].

هذا وقد أثرت العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا على الاقتصاد الروسي خاصة في مجال الطاقة حيث تستخدم روسيا عنصر الطاقة في السياسة الخارجية الرّوسية كنوع من الدبلوماسية الطاقوية وقد تأثرت السياسة الطاقوية لكل من روسيا والجزائر بعد الحرب على أوكرانيا خاصة بعد العقوبات على روسيا و تعطل سلاسل إمدادات الغاز الطبيعي مما تسبب في شل عملية إمداد الغاز والنفط الروسي نحو الأسواق الأوربية وبقدر ما تضررت المصالح الرّوسية في مجال الطاقة كانت الجزائر المستفيد الأكثر خاصة بعد ارتفاع سعر النفط إلى 130 دولار للبرميل،[3]

وهو ما يؤثر إيجابا على الدبلوماسية الجزائرية التي تستخدمها كاداه ضغط على الدول الأوروبية حيث زودت الجزائر السوق الأوروبية بـ 51 مليار [4] متر مكعب وهو رقم غير كاف بالنسبة

[1] روابحي عمر،**تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الجزائر ،شؤون الشرق الاوسط** ،مجلد 2،عدد6 ،2022،ص 30

[2]– **نفس المرجع السابق** ،ص 32

[3] – شادي عبد الوهاب **–حياد معلن قراءة في الموقف الجزائري من الصراع الروسي–الاكراني، مجلة تقديرات المستقبل** ،عدد1486، 2022،ص 02

[4]–روابحي عمر ،**مرجع سبق ذكره،** ص 37

لنسبة 200 مليار متر مكعب من الغاز الذي كانت تصدره روسيا إلى البلدان الأوربية وهو ما يضمن للجزائر الحصول على المزيد من المكاسب المالية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني هذا ويمكن للجزائر أن تزيد في قيمه صادراتها من الغاز لأوروبا في قيمه 10 مليار مكعب وأشارت وكاله التنمية الألمانية إلى إمكانية توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة في الجزائر في مطلع عام 2050 وبذلك يشكل قطاع الطاقة أهمية بالغه في العلاقات الجزائرية الأوروبية فهي ثالث اكبر مورد للغاز طبيعي في دول الاتحاد الأوروبي.[1]

[1]–شويحة يوسف،**تاثير الطاقة على مكانة الجزائر الدولية الفرص و التحديات** ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ،عدد3 ،2023 ص 638

المبحث الثاني : دور كل من روسيا والجزائر في حل النزاعات الإقليمية:

نتطرق في هذا المبحث إلى دور كل من روسيا والجزائر في النزاعات الإقليمية، حيث تناولنا في المطلب الأول التنافس الأمريكي – الصيني في إفريقيا والشرق الأوسط، أما المطلب الثاني فخصصناه موقف البلدين من النزاعات الإفريقية والشرق أوسطية .

المطلب الأول : التنافس الأمريكي – الصيني في إفريقيا والشرق الأوسط:

في البداية يجب أولا توضيح أسباب ودوافع التنافس على المناطق إفريقيا والشرق الأوسط والتطرق إلى الأهمية الجيو استراتجية للمنطقة حيث تعتبر المنطقة بأكملها من أهم الأقاليم العالمية وتحتل مكانة هامة عالميا إذ تعتبر حلقة الوصل بين الشرق والغرب حيث تتمتع بالموقع الجغرافي الممتاز من خلال الموقع الملاحي والبحري وتعتبر ممرا بحريا ممتازا للتجارة الدولية حيث يتواجد بها كل من مضيق باب المندب ، قناة السويس،جبل طارق والبحر الأحمر مما ساعد في تسهيل الاتصال وتشجيع قيام الأنشطة الاقتصادية.[1]

كما تتوسط المنطقة خمس قارات وتلعب المنطقة دورا محوريا في الأمن الإقليمي والتحول السياسي والاقتصادي والثقافي والموقع الجيو سياسي والاستراتيجي للمنطقة نتج عنه تنوع الثروات الطبيعية في المنطقة حيث تحتوي المنطقة على اكبر احتياطي نفطي وغازي على

[1]– محمد محمود كامل و اخرون ،**السياسات الامريكية و الصينية تجاه افريقيا في ضل التغيرات الدولية الراهنة** ، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية ،اكتوبر 2023 ص 306

وجه الأرض سواء في شبه الجزيرة العربية أوفي دول إفريقيا حيث تملك هذه الأخيرة احتياط يقدر بـ 82 مليار طن من الفحم الاحتياطي و 20 بالمائة من احتياط النفط العالمي [1].

بالإضافة إلى الثروة البشرية الهائلة.وانطلاقا من ذلك يتضح بين إستراتجية كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في المنطقة .فتهتم الصين بدول إفريقيا والشرق الأوسط تبعا لما لها من علاقات تاريخية مهمة مع دول الشرق بحكم القرب الجغرافي وحركة التجارة التي زادت من توطيد العلاقات الاقتصادية والتكنولوجيا والتنموية .[2]

بالإضافة إلى أن المنطقة تشكل بؤرة توتر دائم ومصرح للنزاعات المستمرة سواء كانت تلك النزاعات داخلية وتمثلت أساسا في ما يعرف بثروات الربيع العربي التي كان لها تأثير كبير في الأمن الداخلي للدول أو النزاعات الخارجية بين الدول التي كان لها تأثير بالغ على الأمن الإقليمي والدولي.

تعتبر منطقة إفريقيا والشرق الأوسط منطقة مركزية ونقطة تقاطع مصالح بين مختلف القوى الدولية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي ولمعرفة أسباب ودوافع هذا التنافس نتطرق بدراسة مقارنة لاستراتجيات الدول الثلاث تجاه المنطقة.

[1]- محمد محمود كامل و اخرون ، **مرجع سابق** ،ص309

[2]– بسمة عثماني ،**التنافس الأمريكي – الروسي في منطقة المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم– البواقي كلية لحقوق والعلوم السياسية ، تخصص :دراسات أمنية في المتوسط ،2015– 2016 ،ص 87

أولا : إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة :

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط كأهم مصدر للنفط على مستوى الدولي وجود إحدى ركائز نفوذ السياسية الأمريكية في النظام الدولي حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر الشركاء الدول الخليج في استخراج وتصدير النفط منذ القدم وهي حاليا من اكبر الدول المستمرة والتجارية في الشرق الأوسط وتعتمد عليها اغلب دول الشرق الأوسط في توفير المنتجات الصناعية والتكنولوجية .وفقا لصندوق النقد الدولي فقد بلغ حجم التبادل التجاري 113 مليار دولار في 2020.[1]

وبلغت الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط 75 مليار دولار من 2019الى 2020 ونظرا للصراع الحضاري المستثمر بين الشرق والغرب ووجود إسرائيل والرعاية الأمريكية لها فظلا عن أهمية المنطقة في مواجهة القوى المنافسة مثل الصين وروسيا فقد أثرت الولايات المتحدة التواجد العسكري أكثر منه الاقتصادي في المنطقة تحت مظلة الحمائية للأمن والاستقرار السياسي عن طريق الانتشار العسكري من خلال القواعد العسكرية من أهمها قاعدة قطر.قاعدة الكويت .قاعدة البحرين ،الإمارات ،العربية،العراق، سوريا وتركيا وفي إفريقيا جيبوتي،الصومال.أوغندا والسنغال بالإضافة إلى المناورات العسكرية والتي تهدف من خلالها إلى:

[1]–محمد صقر السلمي ،**التنافس الأمريكي الصيني و انعكاساته على منطقة الشرق الأوسط**، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ،2021،ص 8

1/ تعزيز التعاون الأمني مع الدول الحليفة لان معظم الدول الشرق الأوسط وحلفاء لأمريكا ماعدا إيران.

2/ مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة.

3/ إظهار القوة وتعزيز الردع وتكريس النقود والهيمنة الأمريكية.

4/ الحفاظ على الاستقرار الإقليمي .

مثال على تلك المناورات.مناورات الأسد الإفريقي بالمغرب – مناورات الخليج العربي – مناورات بدر مع السعودية .

بالإضافة إلى مشروع حفظ السلام والاستقرار في دول الشرق إفريقيا وحل مشكل الأمن الغذائي من خلال لتقديم معانات لدول إفريقيا منحت الحكومة الأمريكية 6500 مليون دولار لدول إفريقيا في عام 1996 وطرح مشروع افريكوم 2007 وهوا مشروع نشرة الاستقرار والأمن والشراكة:[1]

ثانيا –إستراتجية الصين تجاه المنطقة :

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية تركز الصين على النقود الاقتصادي بدلا من النقود العسكري حيث ترتبط الصين بعلاقات تاريخية مع دول الشرق الأوسط بحكم القرب الجغرافي وحركة التجارة التي ساعدت في توطيد العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والتنموية

[1]– محمد محمود كامل،**مرجع سبق ذكره**، ص 315

وتعتمد الصين على إمدادات الطاقة التي بلغت 60 بالمائة وتنظر الصين للشرق الأوسط على انه سوق مهمة بالنسبة لاقتصادها خاصة في مبادرة الحزام والطريق المعروفة باسم طريق الحرير وهي إستراتجية تنموية اطلعت عام 2013 وتشمل مشاريع ضخمة في مجالات النقل الطاقة والاتصالات تشارك فيها أكثر من 50 دولة ومنظمة منها روسيا- ألمانيا – مصر وجنوب إفريقيا هدف تعزيز التعاون الاقتصادي وتحسين البني التحتية ودعم التنمية المستدامة وتعد الصين أهم شريك تجاري لدول الشرق الأوسط وعلى منطقة الشرق الأوسط تطمح الصين لتكريس هيمنتها الاقتصادية وبالتالي الهيمنة السياسية عن طريق مساعدة الدول المتعثرة ماليا عن طريق البنك الأسيوي للتنمية الذي أصبح ينافس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[1]

بلغ الاستثمار الصيني في منطقة الشرق الأوسط 197مليار دولار من عام 2005 إلى 2020 وبلغ حجم التبادل التجاري 151مليار دولار عام 2020 [2] وتكرس الصين أيضا تواجدها عن طريق التعاون التكنولوجي عن طريق تزويدها شبكات G5 وهما اعتبره البعض حرب تكنولوجيا باردة واتخذت الصين الدبلوماسية كأهم آلية لتنفيذ سياستها حيث ارتفع معدل الإنفاق الدبلوماسي إلى 3مليار دولار[3] تمويل البرامج والمساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام في إفريقيا عن طريق استحداث منتدى التعاون الصيني الإفريقي حيث أكد رئيس الصين

[1]– محمد صقر السلمي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 07

[2]– **المرجع السابق** ،ص 09

[3] محمد محمود كامل، **مرجع سبق ذكره**، ص 318

عدم تدخل بلاده في شؤون الداخلية لدول إفريقيا أن المساعدات المقدمة لها غير مشروطة بشروط سياسية وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول إفريقيا في عام 2017 حوالي 192 مليار دولار[1] .

و بلغ حجم الاستثمارات سنة 2011 قيمة 14.7مليار دولار أما عن الوجود العسكري الصيني في المنطقة فهوا محدود جدا بغرض حماية المشاريع الاقتصاد والاستثمارات أو ما يطلق عليه بالبعض الوجود العسكري الناعم ويركز في الأساس على الاقتصاد ماعدا بعض القواعد العسكرية للصين في كل من جيبوتي في عام 2017.وقاعدة عسكرية في ناميبيا كلها في إطار مبادرة الحزام والطريق.[2]

بالرغم من احتدام التنافس بين الصين والولايات المتحد الأمريكية في المنطقة إلا أن هناك نقاط تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والأمنية للبلدين حيث تتفق الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضرورة ضمان الاستقرار الإقليمي واحتواء الصراعات من اجل حماية مشاريعهما واستثماراتهما ومع ذلك لن تتوانى روسيا في تغيير الأوضاع لصالحها حيث تسعى إلى توسيع نطاق التعاون مع دول المنطقة.

بالإضافة إلى سعي روسيا الحثيث للحد من الهيمنة الأمريكية وهي نقطة توافق بين الصين وروسيا من خلال تركيز الصين على علاقاتها مع إيران خاصة في الملف النووي

[1]- محمد محمود كامل واخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 319

[2]– محمد صقر السلمي ،**مرجع سبق ذكره** ص 8

وحمايته حسبما صرح به وزير الخارجية الصيني في 25 مارس 2021 وتوقيع اتفاق الشراكة بين روسيا وإيران في 27 مارس 2021 إضافة إلى الاتفاق بين روسيا وتركيا حول إمدادات هذه الأخيرة بمنظومة دفاعية S400[1] .

وهكذا تسعى روسيا للعب دور أوسع في المنطقة من خلال تخفيف تواجد حلف شمال الأطلسي في المنطقة وهو ما ينبئ أن المرحلة القادمة ستشهد تنافسا أكثر حدة بالرغم من محاولة القوتين تفادي المواجهة حفاظا على مصالحها وإبقاء الوضع الدولي الراهن كما هو.وانطلاقا من ذلك برز دور روسيا التي تطمح إلى استرداد مكانتها العالمية عن طريق تواجدها العسكري في ليبيا وسوريا وتواجدها لاقتصادي في كل من مصر والجزائر والسعودية وانتهاجها لمبدأ الحياد في النزاعات وهو النهج الذي تلح عليه الجزائر دائما بالرغم من الصعوبات التي تواجه الجزائر في ضل التنافس بين الصين وروسيا على الأسواق والمشاريع الاقتصادية وإجمالا يمكن تفسير العلاقات الجزائرية –الروسية في ضل التنافس الصيني – الأمريكي من خلال العوامل التالية :[2]

1–رغبة الجزائر في تنويع شراكاتها الدولية حيث تسعى الجزائر الى تقليل اعتمادها على الغرب وتمثل الصين وروسيا أهم شريكين للجزائر .

[1]– محمد صقر السلمي ،**مرجع سبق ذكره**،ص 12

2-تسعى الصين إلى توسيع مبادرة الحزام والطريق وتعد الجزائر من أهم الدول المستهدفة في إطار المبادرة الصينية.

3-اهتمام روسيا بتعزيز نفوذها في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط من خلال سوريا والجزائر لاعتبار هذه الأخيرة بوابة هامة لإفريقيا.

المطلب الثاني :موقف البلدين من النزاعات الإفريقية والشرق أوسطية :

تشهد قارة إفريقيا ودول الشرق الأوسط خاصة دول الساحل الإفريقي والدول العربية العديد من النزاعات الإقليمية والداخلية والتي أثرت بشكل مباشر على العلاقات الجزائرية الروسية ويجب أولا التطرق إلي أسباب النزاعات في إفريقيا ودول الشرق الأوسط ثم نتطرق إلي دور كل من روسيا والجزائر في حل تلك النزاعات .

تتميز النزاعات الإفريقية والشرق أوسطية بطابعين الداخلي داخل الدولة الواحدة وطابع دولي ويكون بين دولة وباقي الدول المجاورة لها وهي السمات الغالبة علي النزاع في المنطقة وتتركز أهم أسباب النزاعات في المنطقة رغم تمتع غالبيتها بالاستقلال إلى:

ا/النزاع حول الحدود :

ارتبطت هذه النزاعات بزوال الاستعمار في إفريقيا وما ورثته تلك الدول من اختلاف حول ترسيم حدودها مما أدى إلى الحروب والاقتتال المسلح بين الدول الإفريقية المتجاورة

وهو ما حدث بين العديد من الدول الإفريقية منها الجزائر والمغرب والنزاع بين تشاد وليبيا[1] ونزاع اريتريا وإثيوبيا بالإضافة إلى الصراعات الطائفية في دول الشرق الأوسط مثل العراق ، سوريا ، لبنان...

ب/كثرة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية :

وهي أهم الأسباب في عدم الاستقرار حيث تستخدم فيها العنف والقتال المسلح في إقليم الدولة الواحدة وترتبط هذه النزاعات بالعنصر العرقي واللغوي ألاثني إلي الصراع حول الثروات الطبيعة أو الصراع حول السلطة وقد شهدت العديد من الدول الإفريقية حروب أهلية مثل سيراليون ،لبيريا، اوغندا ، الصومال وروندا وتتميز بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي والديني وسرعان ما انتشر إلي الدول المجاورة فتحول إلي نزاع إقليمي يساعد في ذلك الانتشار الغير قانوني للأسلحة .

ج/ الانقلابات العسكرية والتناحر الطائفي:

حيث أخذت التهديدات الإرهابية في إفريقيا أبعاد مختلفة وارتبطت بنشاط الجريمة المنظمة وتزايد انتشار الأسلحة وأدى ذلك إلي تفكك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وانهيار

1-غضبان سمية، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الافريقية –تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا**،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،2018 ،عدد11 ، ص 48

الأنظمة السياسية مثلما حدث ليبيا وتونس ومالي وشهدت منطقة الساحل الإفريقي عدة أحداث كان أهمها:[1]

- الانقلابين العسكريين في مالي الأول في أوت 2020 والثاني في ماي 2021.
- الانقلاب العسكري في تشاد في افريل 2021.
- الانقلابين العسكريين في بوركينا فاسو أولهما في جانفي والثاني في سبتمبر سنة 2022.
- الانقلاب العسكري في تشاد في النيجر بتاريخ 26 جويلية 2023.

وعانت دول الشرق الأوسط من العديد من النزاعات كان أهمها :

د/ التدخل الخارجي في شؤون الدول الإفريقية :وخاصة دول الشرق الأوسط وتعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لما تشكله من خطر امني لا يمكن الاستهزاء به لضمان أمنها واستقرارها حيث تعاني اغلب دول الساحل الإفريقي من عدم الاستقرار السياسي والأمني بالإضافة إلى التنافس الأجنبي على المنطقة ، ولطالما سعت الجزائر إلى تكريس مبدأ التسوية السلمية للنزاعات خاصة في إفريقيا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القانون الدولي وسعت الجزائر إلى بعث الحوار وإرساء الآليات المؤسساتية لتسوية النزاعات الإفريقية .

1-محمود زكريا،مزاحمة الغرب ،**ما ابعاد السياسة الروسية تجاه الساحل الافريقي** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/15، على الرابط https/www.interregionall.com

واستخدمت الجزائر الدبلوماسية كأهم آلية في حل النزاعات وبالرغم من حداثة الدبلوماسية الجزائرية إلا أنها حققت انجازات جبارة في حل العديد من النزاعات وخلق نوع من الاستقرار السياسي والأمني فقد ساعدت الجزائر ودعمت العديد من الدول في الحصول على استقلالها مثل انغولا ،الموزمبيق، غينيا [1] ، فضلا عن الدفاع عن حقوق الأقليات ومحاربة نظام الابرتايد (التمييز العنصري) في جنوب إفريقيا والسعي الحثيث في مكافحة الإرهاب ، وتقوم الدبلوماسية الجزائرية كما اشرنا سابقا على عدة مبادئ انطلاقا من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، فكان للجزائر دور فعال في حل الاقتتال الدائر بين اثيوبيا وارتريا عن طريق اتفاق الجزائر 2001 في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وما عرف آنذاك باتفاق السلام[2].

إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الجزائر في النزاع القائم في ليبيا والصحراء الغربية والتي برز فيها التعاون الجزائري –الروسي بشكل واضح حيث أكد الطرف الروسي في العديد من المناسبات على بعث دور الجزائر في الأزمة الليبية من خلال الوساطة وأعرب وزيري خارجية البلدين في 22 جويلية 2020 على توافق البلدين في رفض التدخل الأجنبي والعسكري في النزاع الدائر وكان للجزائر دور فعال في مؤتمر برلين في جانفي 2020 الذي تم الاتفاق فيه على منع تصدير السلاح إلى ليبيا ووقف الدعم العسكري والالتزام بوقف إطلاق النار بين الأطراف .

[1] عضبان سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 52

[2] عضبان سمية ،**مرجع سبق ذكره**، ص 50

كما تشترك الجزائر وروسيا في نفس الاتجاه في قضية الصحراء الغربية والتي يعتبرها الطرفان قضية تصفية استعمار من خلال تصريح الرئيس الجزائري في 22 جانفي 2020 الذي ابرز من خلاله الموقف الثابت للجزائر تجاه الصحراء الغربية وطبقا لقرارات مجلس الأمن في 22 ديسمبر 2020 التي توافقت مع حق الشعوب في تقرير المصير[1].

وكان للجزائر دور فعال وقوي في النزاع المالي الذي يعد أكثر دموية انتهى بالتدخل العسكري الفرنسي مع مجموعة الاكواس الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 2013 المعروفة بعملية سيرفال وتابعت الدولة الجزائرية تطور الأزمة المالية عن كثب وشجعت الجزائر التدخل الفرنسي كخطوة ضرورية في مكافحة الإرهاب[2]واتفقت فيها جميع هياكل السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي مع الجزائر وفي إعطاء سلام القارة الأولوية وهو القرار الوحيد الذي خالفت فيه الجزائر سياستها الدائمة الرامية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية بالرغم من عدم مشاركة الجزائر بالقوات العسكرية إلا أنها اكتفت بفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية ، ثم التوقيع على اتفاق الجزائر في 2015 الذي غطى أربعة مبادئ وهي :حل النزاع ، الشؤون المؤسساتية والسياسية ، الدفاع والأمن وجرت عملية السلام بوساطة جزائرية

[1]– خرباشي ع و بلحميتي م ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 98

1–بليل محمد ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي :مالي نموذجا** ،مجلة صوت القانون مجلد9 ،عدد 01 2022 ، ص 688

غير أن الوضع ازداد تدهورا بعد التدخل العسكري الفرنسي وانتهى بالانقلاب العسكري الأول في 2020 والثاني في ماي 2022 بعد انسحاب القوات الفرنسية في فيفري 2022[1] كما لعبت الجزائر دور أهمها في التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب مع مالي ودول الساحل مثل موريتانيا ، النيجر من خلال تأسيس مبادرة داخل الميدان وهي أول جهاز أمني وعقد رؤساء الدول الأربع الجزائر ، مالي، موريتانيا والنيجر في نواقشط 2022 لقاء للبحث سبل التعاون العسكري خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية والتهديدات الأمنية المشتركة[2] لتبقى اتفاقيات الجزائر 2021 هما الحل الأمثل لأنها يستبدل الحل السلمي للنزاع غير ان الجزائر تلقت عدة صعوبات في تدخلها لحل النزاعات .

بالرغم من أن إستراتيجية الجزائر في منظمة الساحل قوبلت بارتياح دولي كبير غير أنها صدمت بمجموعة من الصعوبات وأهمها .[3]

1/لجوء مالي إلى التدخل العسكري مع جماعة الاكواس والقوات الفرنسية في المنطقة الشمالية عقد تمرد الجماعات الانفصالية الطاقية وهو التدخل الذي عارضته الجزائر بشدة.

[1]– **المرجع السابق** ،ص 691

[2]-بليل محمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص678

2/إنشاء آلية أمنية في منطقة الساحل المعروفة باسم مجموعة ساحل الجهة 2014 وتظم اغلب دول الساحل الإفريقي وهو ما اعتبرته الجزائر محاولة إبعاد تلك الدول عن دورها الأساسي وهو محاربة الإرهاب.

3/ضعف التنسيق فيما بين الدول المغاربية .

4/الوجود العسكري في منطقة الساحل يمثل تهديدا مباشرا يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وسهل عملية التجنيد في المنضمات الإرهابية بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة على دول الساحل.

5/تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين من المنطقة حسب المفوضة السامية للأمم المتحدة بلغ تدفق اللاجئين أكثر من 95 ألف خلال 2018.

كما تسعى الجزائر إضافة إلى تأمين حدودها إلى لعب دور قيادي وريادي في المنطقة المغربية والإقليمية وعلى اعتبار أن الجزائر تعد شريكا دائما لروسيا في إفريقيا فإن استقرار الجزائر مهما للجزائر فهو مهم جدا لروسيا وذلك في إطار تنمية العلاقات وكل تهديد يمس امن وسلامة الجزائر يمثل تهديدا مباشرا للعلاقات الجزائرية الروسية حيث سعت روسيا من خلال التعاون الجزائري الروسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وعن طريق استخدام العديد من الآليات كما يلي:[1]

[1]– محمود زكريا ،**مزاحمة الغرب ،مرجع سبق ذكره**

1/ تعزيز النفوذ والتواجد الروسي في المنطقة:حيث تكرس الوجود الروسي في المنطقة منذ 2019 على الصعيد الأمني خاصة ما جاء في القمة الروسية الإفريقية التي عقدت في سوتني في أكتوبر 2019 والثانية التي عقدت بطرسبارغ في جويلية 2023 [1] وتسعى روسيا في هذا الصدد إلى تسوية صورة الدول الغربية المستعمرة سابقا من خلال الحملات الدعائية خاصة ضد فرنسا حيث أكد سيرغي لافروف أن الاستعمار الأوربي يعد مهددا دائما لعدم المساواة وأكد على دعم روسيا للاستغلال الإفريقي .

2 /استغلال الموارد والثروات الطبيعية في المنطقة حيث ان منطقة الساحل الإفريقي غنية بالموارد المعدنية والطاقة منطقة حوض النيجر وحوض بحيرة تشاد والتي تحتوي على مخزونات معدنية كبيرة مثل اليورانيوم ، الذهب والنفط وتمتلك النيجر وحدها احتياطي نفط يقدر بـ 37.05 مليار برميل في عام 2023 كما تمتلك النيجر مخزونا كبيرا من الذهب والفحم الفوسفات وتعتبر اكبر رابع منتج لليوارنيوم بإنتاج 4000 طن سنويا أما مالي فهي رابع اكبر منتج للذهب في إفريقيا وبلغ 80 بالمائة من صادراتها .

03/بناء تحالفات مع مختلف الأنظمة ومساعدتها في السيطرة على الحكم من خلال إقامة شراكات أمنية مستفيدة من ذلك روسيا على شركاتها الأمنية خاصة مجموعات منذ 2020 حيث أرسلت روسيا 400عنصرا من عناصر الى مالي بالإضافة إلى تسويق شحنات كبيرة من

[1]– **نفس المرجع**

الأسلحة في عام 2022 حيث تبلغ حجم طلبات أفريقا من السلاح لإفريقيا وهما يبرز تنامي العلاقات الروسية من دول المنطقة في التعاون العسكري[1].

بالإضافة إلى الوجود الدبلوماسي الروسي الكبير في المنطقة من خلال الزيادات المختلفة منها زيارة وزير الخارجية الروسي لمالي في فيفري 2023 حيث أشار إلى دعم روسيا لمالي في مكافحة الإرهاب غير تزويدها بالتقنيات العسكرية المتطورة كذلك هو نفس الحال في بوركينا فاسو والنيجر وتسعى روسيا إلى تعزيز تواجدها خاصة بعد انسحاب فرنسا في سبتمبر 2023.

04/ دعم قطاع الطاقة النووية من خلال إبرام اتفاقيات في إنتاج وتوليد الطاقة النووية منها توقع روسيا لاتفاق مع مالي خلال فعاليات أسبوع الطاقة النووية 2023 بشان تطوير القدرات في مجال إنتاج الطاقة النووية السلمية.[2]

وانطلاقا من ذلك يبدو أن كل من روسيا والجزائر متفقتان على أهم نقاط حل النزاعات في إفريقيا كل حسب مصلحته ففي حين تسعى الجزائر إضافة إلى تامين حدودها الإقليمية تسعى أيضا إلى لعب دور قيادي وريادي في المنطقة المغاربة والإقليمية بالإضافة إلى أهداف روسيا والمتمثلة في تعزيز نفوذها والاستفادة من الثروات الطبيعية للمنطقة فهي تسعى إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوربي السياسي والاجتماعي عن طريق تحفيز الهجرة الغير الشرعية كما تسعى روسيا الى الحصول على قبول لوضع قواعد عسكرية مثل الجزائر وليبيا ويرى

1– محمود زكريا ،مزاحمة الغرب ،**مرجع سبق ذكره**

2– رشاد سوزي ،**امن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي** ،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ،عدد13،2022،ص 23

المحللون أن التقارب الروسي الجزائر يهدف إلى تحويل منطقة الساحل لمنطقة موالية لروسيا والجزائر[1]. هذا ولا تختلف سياسة روسيا وأهدافها عن سابقتها في دول إفريقيا حيث وأهدافها.

حيث تنتهج روسيا ساسة أكثر فاعلية في المنطقة من خلال تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة خاصة بعد انطلاق تداعيات الربيع العربي التي كانت مواقف روسيا مختلفة إزاء كل وحدة منها حيث أبدت تحفظات وموافق مخالفة للتغير في كل من ليبيا ومصر وكان موقفها اكثر حدة في سوريا حيث أضحت روسيا اكبر الفاعلين في سوريا على خلاف ذلك في اليمن وتونس والبحرين التي اكتفت فيها بدور المراقب فقط مع التأكيد على ان الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد لحل النزاعات وهو ما يعكس النهج الروسي والجزائري في حل الأزمات الدولية حيث تفضل روسيا والجزائر الحلول السلمية في أداة النزاعات وتحقيق السلام والاستقرار ،إن إستراتيجية البلدين تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد أحداث السابع أكتوبر 2023 وما يعرف بطوفان الأقصى حيث تساند روسيا القضية الفلسطينية شكل على الرغم من إنها لا تملك خطة الإقامة سلام ويشير بعض المحللين أن خطاب الخارجية الروسية كان حاسما وواضحا في حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته واصفا الأزمة بالاحتلال المستمر منذ 75 سنة[2] .

2- ابراهيم درويش،**لماذا تتقارب السياسة الخارجية الجزائرية مع روسيا في منطقة الساحل-القدس العربي**، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/22، **على الرابط** https/www.alquds.co.uk

1- **كيف تتعامل روسيا مع الحرب الجديدة في الشرق الأوسط** ،اطلع عليه بتاريخ 2024/05/20،على الرابط https/www.SKYnew arabia.com

كما دعت روسيا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى وقف فوري لإطلاق النار وإقامة سلام شامل ودائم في القضية وينضر العديد من المحللين إلى أن بوتين استفاد من اندلاع المواجهة بين حماس والكيان الصهيوني ويمكن إجمالها في:

1 إخراج أوكرانيا من دائرة الاهتمام الدولية .

2 تحسين وضع إيران إقليميا من خلال تدخلها في المواجهة بين حماس والكيان الصهيوني بدعم من روسيا .

3 كسب إسرائيل في الحرب ضد أوكرانيا .

4/ إضعاف دور الدول الغربية من خلال اتهامها بالضلوع في ازدياد حجم الصراع وانتقاله إقليميا خاصة في دم الولايات المتحد الأمريكية لإسرائيل[1].

وتلتقي سياسة روسيا مع الموقف الجزائري في القضية الفلسطينية حيث رحبت روسيا بالاتفاق الذي جرى في الجزائر وهو مؤتمر لم الشمل الفلسطيني.

كما أبدت روسيا العديد من القرارات التي دافعت عنها الجزائر خلال عضويتها في مجلس الأمن والتي نظمت الدعوة إلى الوقوف الفوري في إطلاق النار منها القرار رقم 2728 بالإضافة إلى القرار الأخير الذي لقي دعما كبيرا من روسيا في القرار الذي طرحته الجزائر

1–**ماهي اهداف بوتين الخمسة في الشرق الاوسط مع اشتداد النزاع بين اسرائيل و حماس** ،اطلع غليه بتاريخ 2028/05/28،على الرابط– الشرق الاوسط https/aawsat .com

والمتعلق بإعطاء فلسطين العضوية لكاملة في أمم المتحدة[1] .والذي حظي بدعم دولي واسع رغم رفض الولايات المتحدة الامريكية، وفي الأخير تم التصويت عليه مؤخرا في 10 ماي 2024 بدعم 143 دوله منها روسيا بالرغم من اعتراف روسيا بإسرائيل كدولة قائمة بذاتها وهو ما تختلف فيه سياسة الجزائرية والروسية .

2–**صدى الموقف الجزائري نصرة للقضية الفلسطينية في مجلس الأمن يتردد عالميا و إشادة فلسطينية و افريقية**، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28، https/www.albilad.net

الخاتمة

وفي ختام دراستنا المتواضعة يمكن القول ان التحولات الدولية الراهنة التي يشهدها النظام الدولي قد اثرت بشكل مباشر على مسار العلاقات الجزائرية الروسية أكثر من أي وقت مضى حيث توطدت العلاقات الجزائرية –الروسية أكثر فاكثر حيث ارست اسس التعاون في كل مجالاته السياسية ،العسكرية و الدبلوماسية وصولا الى توسيع التعاون الى المجال الاقتصادي و العلمي و التقني من خلال اعتماد إستراتيجية متكاملة و التي هي جوهر الشراكة الجزائرية مستقبلا و كشفت التحولات الدولية الراهنة على قدرة البلدين على التكيف مع الأوضاع بالرغم من الضغوطات الدولية على الجزائر و العقوبات السياسية و الاقتصادية المفروضة على روسيا عقب غزوها لاوكرانيا و منه نتوصل الى قبول الفرضيات المطروحة وهي :

– طبيعة التهديدات الحاصلة في النظام الدولي تحدد و تؤثر في طبيعة العلاقات الدولية

–كلما زاد التعاون بين البلدين كلما زادت قدرة العلاقات على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية.

كما توصلنا الى النتائج التالية:

– تعد منطقة نفوذ و مفتاح الدخول والتغلغل الروسي في منطقة شمال إفريقيا و إفريقيا ككل حيث تركز روسيا على كسب تحالف الجزائر معها للحفاظ على مصالحها من خلال التعاون العسكري و هو ما يعكس قوة العلاقات الجزائرية الروسية.

–تسعى روسيا وفق إستراتيجيتها الجديدة لبسط نفوذها و إعادة التموقع عالميا خاصة في المنطقة العربية و الإفريقية لاسترجاع مكانتها الدولية السابقة .

–تقارب وجهات النظر الجزائرية الروسية في العديد من القضايا السياسية خاصة فيما يخص التحولات الدولية الراهنة وهو ما يتمثل أساسا في نبذ العنف واستخدام القوة في حل الأزمات وفقا للقانون الدولي بالإضافة الى التقارب في مجال مكافحة الإرهاب.

-تعتبر الجزائر روسيا حليفا استراتيجيا وشريكا موثوقا فيه لمساعدتها في خل الأزمات الإقليمية خاصة في تامين الحدود حيث يشكل استقرار الجزائر رهانا حقيقيا لتنمية العلاقات الجزائرية الروسية .

-تزداد وتيرة العلاقات الجزائرية الروسية في مواجهة المد الأوروبي و الصيني والأمريكي وتعتمد الجزائر على روسيا للتخلص من التبعية الغربية المشروطة سياسيا و التي تكرس السيطرة السياسي و الاقتصادية و تمس بالسيادة

-تعد الجزائر احد الشركاء الاقتصاديين والاستراتيجيين في مجال الطاقة والتي تعد رهانا حقيقيا لتنمية العلاقات .

-توحيد و توسيع أفاق التعاون الجزائري – الروسي ليشمل العديد من الأطراف الفاعلة كالمنظمات الاقتصادية و الجمعيات

-توسيع التعاون الجزائري – الروسي ليشمل باقي المجالات الاقتصادية،التجارية ،الفلاحة ، الثقافة .... وعدم التركيز على الجانب العسكري فقط .

– ضرورة تنويع الشركاء الاقتصاديين و السياسيين للجزائر خاصة بعد ما أصبحت تعاني منه روسيا بعد العقوبات المفروضة عليه بعد غزوها لأوكرانيا .

و بهذا تم الخروج ببعض التوصيات من وجهة نضرنا بخصوص تنمية العلاقات الجزائرية و الروسية في ضل الاستراتيجيات الجديدة للبلدين وهي :

-توحيد و توسيع أفاق التعاون الجزائري – الروسي ليشمل العديد من الأطراف الفاعلة كالمنضمات الاقتصادية و الجمعيات

-توسيع التعاون الجزائري – الروسي ليشمل باقي المجالات الاقتصادية، التجارية،الفلاحة ، الثقافة .... وعدم التركيز على الجانب العسكري فقط .

– ضرورة تنويع الشركاء الاقتصاديين و السياسيين للجزائر خاصة بعد ما أصبحت تعاني منه روسيا بعد العقوبات المفروضة عليه بعد غزوها لأوكرانيا .

وأخيرا يتضح لنا جليا أن كل من روسيا و الجزائر بحاجة للتعاون الثنائي تنمية العلاقات و تعميقها أكثر و هو ما شهدته العشرون سنة الماضية وما ينبئ بان العلاقات ستتطور بشكل كبير مستقبلا في إطار شراكة إستراتيجية بامتياز .

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية .

أولا: الكتب .

1. تكاشيفا، أوليسيا، وآخرون ،**السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي،** د ب ن ، مؤسسة :Rand 2015،

2. زيدان،ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** :من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين ،بيروت:الدار العربية للنشر والتوزيع، 2013.

3. نعمة، هاشم كاظم. **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات**،لبنان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2016 .

4. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين**،الدار العربية للنشر والتوزيع، 2013.

ثانيا : المذكرات والأطروحات .

5-بسمة عثماني ،**التنافس الأمريكي – الروسي في منطقة المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم- البواقي كلية لحقوق والعلوم السياسية ، تخصص :دراسات امنية في المتوسط ،2015- 2016 .

6-دالع وهيبة،**منهجية البحث في العلوم السياسية** ،قسم الدراسات السياسية،جامعة الجزائر3 ،2021

7-شكلاط وسام،"**الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000 2014**،"مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير ،جامعة مولود معمري ،2016 .

8- لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، سلسلة أطروحات دكتوراه 73، مارس 2009 .

ثالثا : المجلات و الدوريات :

9-أيمن طلال،يوسف ،"**القيصر بوتين بوتين يترك بصمات السياسية الخارجية الروسية** " ،مجلة، 163،2007

10- بهاز حسين ،**قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية –الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة**، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح .

11- بوكبشة محمد،**نحو دعم الترسانة العسكرية** ،مجلة الجيش،عدد631، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجيش الشعبي الوطني، فيفري 2016،.

12- بن الشيخ عصام ،**السياسة الروسية تجاه افريقيا،العلاقات الجزائرية الروسية انموذجا(1992-2022)**،جامعة ورقلة الجزائر،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد14،العدد01، 2023.

13- بليل محمد، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي : مالي نموذجا** ،مجلة صوت القانون ، مجلد 9،عدد 1 ،2022

14- حسين م ا،**من الحرب الباردة الى التعاون :تحليل تاريخي للشؤون الجزائرية الروسية**، 2023

15- رشاد سوزي ،**امن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي** ،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، عدد 13، 2022

16- شويحة يوسف ،**تأثير الطاقة على مكانة الجزائر :الفرص والتحديات** ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ،المجلد 8 ، العدد 3 ،سبتمبر2023.

17- -علي ر.س ،**التحولات الإيديولوجية و الحسابات الإيديولوجية** :رسم العلاقات الجزائرية ،مجلة وجهات نظر الدراسات الدولية ،مجلد6 ،عدد 2.

18- عربي بومدين،**العامل الخارجي و الحراك الشعبي في الجزائر**،مجلة سياسات عربية ،2022

19- ع خرباشي و بلحميتي م ،**استقرار الجزائر و تنمية العلاقات الروسية – الافريقية** ،الدراسات العربية الاوراسية ،فبراير 2021.

20- غضبان سمية،**مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزات الافريقية – تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في افريقيا** ،مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية عدد 11،2018

21- كلاع شريفة،**العلاقات الروسية الجزائرية :بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري** ،مجلة مدارات السياسية ،المجلد1،العدد1،جوان 2007

22- ماروك لزهر، **العلاقات الجزائرية الروسية ، الابعاد والتطورات الراهنة** ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد 6،العدد01 2020.

23- محمد محمود كامل و اخرون ،**السياسات الامريكية و الصينية تجاه افريقيا في ضل التغيرات الدولية الراهنة** ، مجلة الدراسات السياسية و الاقتصادية ،أكتوبر 2023 .

24- معلم زوليخة و لخميسي فريح ، **الجهود الدبلوماسية الصينية و السوفياتية في دعم القضية الجزائرية 1955-1962**،مجلة العلوم الإنسانية مجلد 21 ،عدد02،2021.

25- هاني منال ،**الحرب الروسية على اوكرانيا واثرها على الاقتصاد العالمي – الواقع و الدروس المستفادة** ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد25،عدد2، 2022.

رابعا : المقالات:

26- بوعرفة عبد القادر،**الحراك الشعبي في الجزائر،الدوافع و العوائق**،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران ،2019 .

27- عمر ك.م ،**العرق و الهوية في العلاقات الدبلوماسية ،دراسة حالة الجزائرية الروسية.**

28- سي قدور عبد القادر ،**مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي**

29- روابحي عمر،**مواقف القوى العالمية الكبرى من الحراك الشعبي في الجزائر**،مركز اورسام لدراسات الشرق الاوسط،2022 ص 146

30- روابحي عمر،**تداعيات الحرب الروسية الاكرانية على الجزائر** ،شؤون الشرق الاوسط ،مجلد 2،عدد6 ،2022،ص 30

31- شادي عبد الوهاب ،-**حياد معلن قراءة في الموقف الجزائري من الصراع الروسي-الاكراني**،مجلة تقديرات المستقبل عدد1486بتاريخ 2022/03/09

خامسا:مواقع الأنترنيت .

32 **ابراهيم درويش،لماذا تتقارب السياسة الخارجية الجزائرية مع روسيا في منطقة الساحل–القدس العربي** اطلع عليه بتاريخ2024/05/22، على الرابط https/www.alquds.co.uk

33 **الرئيسان الجزائري و الروسي يوقعان اتفاقية الشراكة الاستراتيجية** الجديدة، على الرابط http://www.alarabia.net .اطلع عليه بتاريخ 2024/04/17.

34 **العلاقات الجزائرية – الروسية ويكبيديا** ،على الرابط https/ar.wikipedia.org اطلع عليه بتاريخ 2024/05/20

35 **الجزائر وروسيا تبحثان سبل التعاون الأمني،** و كالة الأنباء السعودية اطلع عليه بتاريخ 2024/03/18، على الرابط https//spa.gov.sa

36 **اتفاق نفطي بين الجزائر و روسيا وهذه ابرز أهدافه** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02، على الرابط https/katelion.com

37 **الشروع في استغلال حقلي محروقات بالشراكة مع غاز بروم في 2028** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/29، على الرابط elbilade .net .national

38 **الجزائر و روسيا –التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال استخدام السلمي للطاقة** ، اطلع عليه بتاريخ2024/04/17، وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط aps.dz .or

39 **المنتدى الدولي الثالث عشر للطاقة الذرية اتوم اكسبو،**2024 ،محافظة الطاقة الذرية، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/06، على الرابط https/www.comena.dz.ar

40 **الاتفاق العسكري للجزائر ماذا وراء الزيادة القياسية،** اطلع عليه بتاريخ 2024/04/23 . على الرابط https//www.alhura.com>Algeria

41 **الغزو الروسي لاكرانيا ،ويكبيديا** اطلع عليه بتاريخ 2024/05/20، على الرابط https/ar.m.wikipedia.org

42 بدور جمال ، التكامل و الاندماج الدولي ، الموسوعة السياسية ، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02، على الرابط https/politicalencyclopedia.or

43**بوتين ،الجزائر صديقة لروسيا و انضمامها للبريكس مفيد للمجموعة** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/02/10، على الرابطhttps/arabicrt .com

44حسن الشاغل ،امن الطاقة، الموسوعة السياسية، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/02، على الرابط https/politicalencyclopédie .or

45**جميع بنود الشراكة الإستراتيجية المعمقة بين الجزائر و روسيا،الجريدة الالكترونية** الاخبارية الجزائرية، على الرابط ، www.dz54:dz .2024/04/17

46**روسيا الجزائر :تطور التعاون النووي** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/29، على الرابط .https//Arabic sputnik.com

47**روسيا و الجزائر تعملان على تعزيز التعاون في التكنولوجيا النووية** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/29، على الرابط arabic .rt.com

48**زيارة وفد الناتو ترفع وتيرة الضغط على النظام الجزائري ،صحيفة العرب** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/13، على الرابط https/alarab.co.uk

49قاسم احمد، العلاقات العسكرية الجزائرية-الروسية، مركز الدراسات العربية، على الرابط ،https/eurasia ar.Org ،اطلع عيه بتاريخ 2024/01/25

50 - **قاسم احمد ،العلاقات التجارية بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية** ،على الرابط ،https://eurosia ar.org .اطلع عليه بتاريخ 2024/02/25

51**صدى الموقف الجزائري نصرة للقضية الفلسطينية في مجلس الامن يتردد عالميا و اشادة فلسطينية و افريقية،** اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28، على الرابط https/www.albilad.net

52**كامل شيرازي،التسلح في الجزائر خيار استراتيجي دائم،** اطلع عليه بتاريخ2024/06/02، على الرابطwww.elaph.com

53**كيف تتعامل روسيا مع الحرب الجديدة في الشرق الأوسط** ، اطلع عليه بتاريخ بتاريخ 2024/05/25، على الرابط https/www.SKYnews arabia.com

54**محمود زكريا،مزاحمة الغرب ،ما ابعاد السياسة الروسية تجاه الساحل الافريقي** ، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/15 ، على الرابط https/www.interregionall.com

55**ماهي اهداف بوتين الخمسة في الشرق الاوسط مع اشتداد النزاع بين اسرائيل و حماس – الشرق الاوسط** ، ،اطلع عليه بتاريخ 2028/05/28، على الرابط https/aawsat .com

56**هاجر العيادي ، موقف روسيا من الحراك الشعبي في الجزائر**، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/15، على الرابط https/ardara radio.us

57**يحي زبير،العلاقات الجزائرية الروسية ،تعاون عسكري واستراتيجي**، على الرابط https//mecouncil.org اطلع عليه بتاريخ2024/05/11

58-**يحي زوبير،العلاقات الجزائرية الروسية هل تتخطى التعاون العسكري**، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/22، على الرابطhttps/mecouncil.or

سادسا : المراجع باللغة الاجنبية.

59- Albert, F. A, Energy Diplomacy and Resource Politics: The Case of Algerian-Russian Relations. Journal of Geopolitical Studies, 2014

60-Petrov, A, **Cultural Exchange and Diplomatic Discourses: The Evolution of Algerian-Russian Relations**. Mediterranean Review, 2011

61-Brown, L. C.. **Economique Alliances and Political Dynamics: A Study of Algerian-Russian Relations**. Journal of North African Studies, 2013.

62-Johnson, D. P,**The Arab Spring and Its Implications for Algerian-Russian Relations**. Middle East Studies Quarterly, 2011

63-Jean H. A,**The impact of regional crises on Algerian-Russian Relations**: A Historical Review. Crisis Quarterly Studies, 2015

64-Evans, A. J,**The Algerian-Russian Nuclear Cooperation: A Historical Perspective**. Nuclear Policy Review, 2014

65-Selvane , F. H.. **Economic Interdependence and Political Stability: A Case Study of Algerian-Russian Relations**. Journal of Economic Cooperation, 2013 .

66-Roberts, **M. ,the Algerian –Russian military connection** :a historical overview ,military history review , 2007

67 ¯Mathieu R, **Analysis of Algerian Arms Purchases from Russia in**. Quarterly Defense Studies, **2023**.

العنوان	الصفحة
إهداء	/
شكر وعرفان	/
الخطة	/
مقدمة	أ
الفصل الأول :التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية- السوفياتية	
المبحث الأول :وتيرة بناء العلاقات الجزائرية الروسية في العهد السوفيتي	09
المطلب الأول : العلاقات الجزائرية السوفيتية خلال ثورة التحرير (54-62)	09
المطلب الثاني: تطور العلاقات الجزائرية-السوفيتية بعد استقلال الجزائر حتى 1991.	14
المبحث الثاني: تطور العلاقات الجزائرية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة	18
المطلب الأول: اتفاق الشراكة الاستراتيجية 2001 الى غاية 2023	18
المطلب الثاني: تأسيس اللجان المشتركة	23
الفصل الثاني: مسار العلاقات الجزائرية الروسية	
المبحث الأول:المنحى السياسي والاقتصادي للشراكة الإستراتيجية المعمقة بين البلدين.	30
المطلب الأول :التعاون في المجال السياسي الدبلوماسي .	30
المطلب الثاني :التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري .	34
المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية الروسية في المجال الطاقوي والعسكري	41
المطلب الأول : التعاون في المجال الطاقوي والنووي	42
المطلب الثاني:التبادل العسكري وصفقات التسليح	52
الفصل الثالث: تداعيات التحولات الراهنة على علاقة البلدين	
المبحث الأول :موقف البلدين تجاه القضايا الداخلية للبلدين	64
المطلب الأول: الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الجزائر و تداعيات أزمة كورونا	64
المطلب الثاني: الجزائر وروسيا في ضل الحرب الروسية -الأوكرانية	69
المبحث الثاني : دور كل من روسيا والجزائر في حل النزاعات الاقليمية	74
المطلب الاول : التنافس الامريكي – الصيني في افريقيا والشرق الاوسط	74

المطلب الثاني :موقف البلدين من النزاعات الافريقية والشرق اوسطية	81
خاتمة	94
قائمة المصادر والمراجع	98
فهرس المحتويات	/
الملـخـص	/

يكتسي موضوع العلاقات الجزائرية –الروسية أهمية بالغة في ضل التحولات الدولية الراهنة ،باعتبار أن روسيا تسعى إلى إعادة مكانتها الدولية و إعادة صياغة النظام الدولي القائم على القطبية الأحادية ، واسترجاع مكانتها الدولية في مواجهة العديد من القوى الدولية الصاعدة ، كما تسعى الجزائر من خلال علاقاتها بروسيا إلى تعزيز المكانة و الريادة الإقليمية و الحفاظ على امن و سلامة حدودها عن طريق التبادل العسكري الروسي و بالتالي أصبح التحالف أمرا ضروريا في مواجهة التحديات و الرهانات المقبلة .

The issue of Algerian –Russian relation is of great importance in light of the current international transformations, given that russia seeks to restore its international standing reformulate the international system based on unitlateralisme , and restor its international standing in the face of many rising international powers.

Algeria also seeks ,through its relation with russia , to strenghten prestige ,regional leadership ,and maintaining the securite and safty of this borders through russian military exange and thus the alliance became an issue ,necessary in facing the chalenges and chalenges ahead